

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين أما بعد فيقول العبد المسكين
 أحمد بن زين الدين الأحصائي أني لما لبث كثرة الاختلاف بين علمائنا في أكثر طرق الاستدلال وكيفية
 استنباط الحرام والحلال وكثرة العقيل والقال بين الأجازيين والأصوليين وكثرة وقوع كل في الآخر حتى
 انتهى بهم الحال إلى اشنع القول من نسبة بعضهم إلى بعض الكفر والقتال واصل الاختلاف اختلاف الطباع
 والأطوار وتباين المقاصد ولا نظار وأظهر التكليف ما استنبطوا وأضروا لأن الحق لم يكلمهم ولو خلاص لم
 على ذي حجب ولكن أخذ من هذا ضغف ومن هذا ضغف فمزجا استماداً في التكليف وفضلاً منه سبحانه
 بالترغيب والترهيب في التعريف ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة والاصل في ذلك ما قيل
 أن الكتاب التدويني طبق الكتاب التكويني فكما أن الكتاب التدويني فيه المحكم والظاهر والمتشابه والمجمل
 الخاص والعلم والناسخ والمنسوخ وحرف مكان حرف والتأخير والتقديم إلى غير ذلك كذلك هذه في الكتاب
 التكويني فهي الناس المحكم وهذا لا يستقر فواده إلا على المحكم وفيهم الظاهر وهذا سيكون قلبه على الظاهر
 من الكتاب وإن كان يمكنه إدراك المحكم وتخصيله وفيهم المتشابه وهذا لا يمكن نفسه إلا بالمتشابه
 من الحجج والكلام إلا أن الله الحجة البالغة فلا يترك أحداً إلا ويعرفه الحق في نفسه قبل أن يعقل
 وبالحكمة فخرى الاختلاف الدال على التكليف وكان مما وقع فيه الاختلاف باعتبار المختلفين وكثرة الاختلاف
 في مسألة الإجماع حتى ملأ الأسماء وطبق الأصقاع وكثر منكر وعلل النقص والابرام حتى دخلت الحيرة
 على كثير من القائلين به لكثرة إيرادهم للاجاعات المتعارضة في المواضع المتكاثرة من كلام العلماء ممن
 يحتج به واشتغل الفايكون ببعض ما يرد عليهم ونمادى الزمان بالناس فنسوا الأساس ووقع عليهم الالتيان

على الاختلاف

بما فيها من لا يرب في رفقها لأن عمل الرأوي يخالف دعائه إمامة دالة على عدم صحتها أو عدم صحة العمل
لجائده والمفروض أنه لا دليل مبرح إلا ذلك الاشتهار فلا يعتمد على اشتهارها عندهم إذا تركوا العمل بها
ولا يلتفت إلى قول من قال من أهل الأخبار من أن تركهم العمل بما رويوه مشتهر أن علم سبب الترك وكان
منصوصاً قبل ذلك منهم وإن لم يعلم أو علم ولم يكن منصوصاً فلا يلتفت إلى علمهم بل يترك عملهم ويتخذ
دعائهم لأنهم إن لم يثبت عندهم ما ينافي فيها العمل بها وتركوا العمل بها كانوا أقسماً يجب التثبت عند
خبرهم مشترك دعائهم ولا يرد علينا ما رواه جابر بن يزيد الكعبي قال سمعت أبا جعفر يقول إن لنا أوثق
من أخبارها علماء وحكاماً وليس باهل وإنما لها التثقل إلى شيعتنا فادفروا إلى ما في الأوعية فخذوها
ثم صفوها من الكدوة نأخذونها بيضاء نقية صافية وأياكم ولا وعية خالصة وعاء سوء فتكتبوها
لأن أولئك أكثرهم ثقات وإن كانوا أسرى المذهب ودلت القرابين على صحة دعائهم وإن كان على بعض
الوجه من أمثال التخصيص والتقييد وغيرهما بخلاف هؤلاء ولا سيما مع عدم الأمارات والقرائن
كما هو المفروض وإن ثبت عندهم المانع من العمل ثبت ما قلنا على أنه لا يلزم من عدم اطلاعنا على المانع عدم
وجوده ولا احتياج إلى استنباط ذلك بعد قيام الدليل على المصبول في ذلك والمرجع هو أن لم يعلم العمل بها
ولا عدمه لمحض إرادة الاشتهار في الرواية وحينئذ فإن خالفها عمل غيرهم من أهل عصرهم علمهم من كتب
وبحج العمل بنحو ما مر في مخالفتها لعمل دعاها وكذا من غير أهل عصرهم لأن شهرتها مع مخالفتهم لها تدل على
عدم صحتها بما ذكرنا لأن المفروض أنهم من أهل الاستبصار وأهل الاستبصار لا يخفى عليهم الدليل ولا
يستتر عليهم المنهج لما سببناه أن مثلاً الله تعالى وإن وافقها عمل بعض مخالفتها عمل بعض فببطلان اعتراضها في
رجوع حكمها إلى التراجع وإن كان مقتضاهما حكماً سكوتاً عنه فطرفان لم يوافقها ما هو أقوى منها من كتب
أو شدة أو إجماع أو دليل عقل على نحو ما قرره العلماء شكر الله سبحانه ورجب العمل بمقتضاها والآثار أقوى
أولها وأقوى وجميع ما فصلنا دخل في محمل قولنا قبل ذلك أن المشهور مطلقاً إذا علمت التراجع وجب
الاحتذاء لأنه أمر بالاحتذاء ولا يأمر به على سبيل التبيين إلا لدخول قوله في ذلك لأنه يعلم قوله وإن
لم يدخل نصب له صار فاعلمنا ما مر وبقي شيء آخر هو أنه قد يقال كيف يكون المشهور حجة واجباً

ولا يكون ذلك الا مع تيقن دخول قول المعصوم، وتعلم ان ذلك انما يحصل اذا لم يكن مترجح في الظاهر الا
الشهرة وتعلم ان مجرد الشهرة لا يكون دليلا ولا حجة واجماعا حتى ينقض كلامهم، على الاخذ بها ولا ينقض على
الاخذ بكل شهرة لان ذلك معلوم الطلاق بل على شهرة معينة ولا نعرفها الا بان لا يصب على صحتها
دليلا صادقا عنها اذا وجد مقتضى وهو امر وعدم المانع وهو العتراض عنها وصبا لاخذ بها وكما
اجماعا لكشفها عن دخول قوله فكيف يتحقق هذا ونحن نجد في كثير من احوال الشهرة مقتضى والمانع
انما مقتضى فلو علم قوله خذ بما اشهر بين اصحابك وهو صادق على افرادها كلها ومن افرادها ما
يوجد فيه المانع وهو انه قد يكون الشهرة التي ينسبونها الامر بالاخذ بها ولم يجد في صحتها ^{المانع}
عنها ويكفي عمر فان تعلم هذا محقق في حق ريد قلنا يكون هذا من افراد الاجماع المحصل لا المشهور
ولا لو تحقق الاجماع المشهورى والحوار انما نقول بالمشهور اذا لم يمكننا العثور على المانع وليس في
وسعنا نحصيل لانا لا نكلفنا لا نعلم عليه وليس علينا التوقف اذا لم نعلم مع استفراغ وسعنا على ^{المانع}
لاننا ما سودون بالاخذ بالمشهور فانه مجمع عليه ولا ريب فيه ولنا اذا وصل اليها المانع الا اننا لم نتحقق
كونه مانعا فان ذلك الاجماع الذي نذهب بالشروط المذكور محصل لا مشهورى وقد مر بيان مكررا فلا
وباتي ما رتبنا الفصل الرابع من اقسام الاجماع المركب هو ان يستقر مذهب اهل العصر على قولين بان كان
موضوع المسئلة كلياً فاحكام فيه بالاجاب والعرض الآخر بالسلب فحكم بعض اهل العصر مثلاً بالاجاب
الكلى وبعضهم انما بالسلب الكلى او بالسلب في بعض والايجاب في البعض الآخر فاذا استعد المذهب على
احتمالين من الثلاثة المذكورة لم يخرج القول بالاحتمال الثالث لاننا نخرجهم من ان المعصوم في احد القولين
الاولين فيكون الثاني باطلا قطعاً ونجلان القول الثالث ثابت بالطريق الاول وهذا عندنا متفق
عليه الا انه بعد العلم باختصار مذهب اهل العصر من الفرق المختلفة في قولين وبيان طريق بذلك ياتي
في بيان امكان وقوعه فترقب انشاء الله تعالى ثم ان كان اهل احد القولين معلوم النسب ولم يكن المعصوم
احدهم وجب المضير الى اهل القول الآخر ويكون حج اتفاق هؤلاء وههنا منهم مجهول النسب الذي يجوز ان
يكون هو المعصوم اجماعاً واحداً بسيطاً لا مركباً وان لم يكن كل الحذر من الخطأ فيمن مولى النسب بل كان في كل

فيها فقال لا تصل فيها الا ما كان منه ^{مكافا} قال قلت او ليس الذكي ما ذكي بالكذب فقال بلى اذا كان متما
 يؤكل لحمه فقلت وما الا يؤكل لحمه من غير الغنم فقال لا باس بالسجاب فاقاداة لا تاكل اللحم وليس هو
 مما نهى عنه رسول الله ص اذ نهى عن كل ذي لب او مخلب وهذه امثالها كلها خاصة والخاص بحكم
 على العام ولا سيما الاخير المبينة لكون السجاب ليس مما نهى عنه فيكون قول الشيخ في المبسوط المحمرو
 اشهر ولا تحمل هذه على الثبوت لما ذكرناه عن صاحب البحار ولو جمع بينها بالحمل على الكراهة كما احتار من جهة
 كلنا حسنا للدلالة التي عننا في الحقيقة لا نهى عنه صريح العموم كما ذكرنا محض واحتمال الدخول
 باحتمال الخروج بل شبهة الخلاف ومع هذا فالاحتمال لا يخفى هذا حكم المسئلة وبيان ما نحن فيه من كيفية
 ترجيح الاجماعين المتعارفين اذ تعدل الترجيح من التامل او النقل والتحقيق او العموم او غير ذلك رجحا
 الى المستند فخرج به كما ريت لا يقال ان مذهب من وثقت سابقا كما بين التراج و ابن ادريس وابن
 والمرئسي والشيخ في الخلاف وفيه معقولة لما يظهر من نقل ابن زهره لا نالقول بل الظاهر انها مضعفة
 له فيتمشي الترجيح الى النقل ايضا لان عبارة الشيخ في ف ليس صريحة في المنع بل ظاهرها على ما في المختلف
 يجوز فانه قال كلما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة في جلده ولا وبره ولا شعره ذكي او لم يذكر ذبح او لم يذبح
 ورويت رخصة في جواز الصلوة في الفئك والسمور والسجاب والاحوط ما قلناه انتهى واما كلام
 ابن الجبير فهو بصلي في وبرها حل الله من الحيوان دون ما لا يؤكل لحمه ولا تصلي في جلده ايضا
 ذكا الذبح ام لو يذكه وكلام ابو الصلاح هكذا يجتنب التجبر والمعضوب والميتة وان دغمت وجلود
 ما لا يؤكل لحمه وان كان منه ما يقع عليه الذكاة ه وقال المرئسي في اجل لا يجوز الصلوة فيما لا يؤكل لحمه
 والطن وقال العلامة في المختلف وكذا قال ابن زهره يعني مثل قول المرئسي وهذه امثالها عبارة
 المانعين واعلمها من هذا القبيل مطلقه والمقتد منها اذا ناملت ما اخذ وجدة مطلقا وهي مستند
 ابن زهره وذلك مما يضعف نقله الاجماع بخلاف عبارات المجوزين فانها مقدمة محضه ومستندها ^{كذلك}
 يكون ذلك مرجحا حكم المبسوط فالقول بالجواز لمن لم يطلب الاحياء اقرب والله سبحانه اعلم وانما ذكرت
 هذه المسئلة دون غيرها مع ان غيرها اظهر في تحقق الاجماعين ويقادهما ^{الفصل} ^{السابع} في القسم

منه وهو الاجماع السكوني ويحقق فيما اذا قال قائل من اهل الحجة والا سنبضاح بحكم وسكت الباقين
ممن علم بحكمه او تحقق ذلك الحكم بان عمل به هو او معتد به ولو يكن ذلك ممن يعبر قولهم حيث لا
يعبر المختار بالاتفاق بالاتفاق اذ بين يحصل بهم الاجماع فيما سوى الفرقي واختلف العلماء في هذا
فقبل هو اجماع وحجة حصول شرائط ذلك فيه وقيل هو اجماع كما هو الجارى على الاسر وليس بحجة
لجوان ان يكون مذهب السالك واما لو يكر على ذلك القائل لانه يرى ان كل مجتهد مصيب ولا
يجوز الا لكار عليه ذلك لم يرتضى به احوال اجتهاده اذ اه الى التوقف في المسئلة فيكون فرضه الكف
والسكون حتى يرجح احدى الطرفين فيوافق او يخالف فيكر او للتمثيل لينظر في المسئلة او خوف
الغشيه بالانكار واعتماد على طعن ان يكر عليه وغير ذلك فاذا احتمل امثال ذلك لم يكن حجة وقيل هو
حجة لان الاصل والظاهر خلاف ذلك كله ولا راحتمال التصويب والتمثيل والتوقف والاحلال بالحجة
وامثال ذلك احتمال مرجوح والاحتمال اذا لم يكن مساويا لا يقر بالاستدلال بالتراجيح والظاهر ليس
باجماع اذ الاجماع هو الاتفاق لا عدم الخلاف الذي هو السكون وقيل ليس باجماع ولا حجة بما ذكر
وقيل هو اجماع وحجة بعد ان افاض اهل العصر استظهارا لكون المراد من عدم الخلاف هو الاتفاق
وقيل غير ذلك ولكن التحقيق بالتحقيق هو الاول خلافا للاكثر اما انه اجماع فلاون السالكين لا بد
وان يعبر بهم دخول المحضوم كما يجبر في كل اجماع عندها ان يكون لا يكون الاجماع عندها حجة
او اختلفوا اسكتوا ونطقوا كما هو معلوم وقدم وعلمه واطلاعه على قول القائل اذ يدون عليه بذلك
واطلاعه عليه لا يكون ذلك اجماعا لافرق بين السكوني وغيره اما ظاهره فلا اعتبار قوله في تحقق الاجماع
وقوله بذلك القول كما سبق لا اعتبار عدم الاطلاع على خلافه واما باطنا فلما توافقت من الاجماع
ونبت في صحيح الاعتبار الذي ليس عليه عباراتهم عليهم السلام لا يخفى عليهم شيء من احوالنا واولادنا
وان لهم مع كل ولى انفسا سامعة وعيانا ظاهرة وروى ان الله سبحانه يعطى ولىه عمودا من نور يرى من
اعمال الخلق كما يرى احدكم الشخص في المرآة فقال السائل عمودا فقال نعم انطق انه عمود من حديد انما
هو ملك هو وذلك كله من قوله نعم وقل اعلوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وهذا اما الارباب

وما ذكره بعض الأصحاب من أنهم لا يعلمون الغيب فهو جري منهم رضوان الله عليهم على الظاهر المنوط
به الأحكام وهذا الذي نحن فيه من الأصول فلا بد من تحققه ظاهراً وباطناً أو كحسب الغيب العجيب
من ذات الله وصفاته الذاتية أو أن المراد أنهم لا يعلمون الغيب إلا ما علمهم الله وأما أنهم في شأوا
علموا وعندهم الاسم الأكبر وهو العلي والاعظم والكبير وهذه الله الحروف يعلمون بها ما شاءوا
على أن الأنبياء السابقين كوسى وهارون وسليمان وصالح وغيرهم من الأنبياء أخبروا بكثير من المعجزات بواسطة
الوحي وأنما هم والوحي الذي نزل عليهم حسنة من حسنات محمد وآل محمد صلوات الله عليهم وأجمعين
وقد نزل القرآن المحكم بذلك في حقهم قال تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من
رسوله من يشاء والمجتبي من محمد وعلي وأهل بيته وقال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً
إلا من ارتضى من رسول والمرضى من محمد وعلي وأهل بيته ولا نقول أنهم يعلمون ولكن الله يعلمهم
ما يشاء وهو أرحم الراحمين لأنهم الشهداء على الخلق ولا يشهدون إلا بما يشاهدون ولقوله تعالى
وكل أصفياء في أمم مبين وقال تعالى في كتابه ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه
وتفصيل كل شيء وهدي وحجة لقوم يؤمنون فإذا كان القرآن فيه تفصيل كل شيء وهم مخالفون
به وجب أن يعلموا ولا فيح خطاب الحكيم لمن لا يعرف خطابه ولا يرد أيضاً علينا قوله تعالى وما علم
تاويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون أمثابه فإن أكثر الفرق والعلماء يقضون على الله وسنن
والراسخون لأجل ذلك ولما يعود ضمير يقولون إلى الراسخين وإلى الله لأن الاشتراك في العلم
بناويله يوجب الاشتراك في القول أمثابه الخ وذلك غير جائز أو يعود إلى بعض دون بعض مع تساوي
النسبة وهو ترجيح من غير مرجح لأننا نقول أن كثيراً منهم وقف على الراسخون في العلم وجعل الواو
عاطفة لما قلنا سابقاً ومنهم شارح المذهب وغيره وقتلوا الألبونم عود الضمير إلى الله بل يكون عائداً
إلى الراسخين والغريبة محضه كما في قوله تعالى وهو سبحانه اسحق ويعقوب فإن الواو عاطفة والحال
من يعقوب فلم يلزم من الاشتراك في العلم الاشتراك في القول وبالحكمة فلا بد من علم الحكمة الذي
جعل الله عبداً حافظاً للشرعة عن الزيادة والنقصان بكل قول حق أو باطل ليؤيد الحق ويظلم الباطل

ينصب الدليل على بغيره وكان الشيء
 اذا تكلم شخص باخفى كلمة في مشرق الارض
 ومغربها او صليت فلما اخرج الى اذنة والابناء عليهم السلام يجرون اهتمهم بما ياكلون وما يذرون
 في بيوتهم وايتما اوتوا اما اوتى محمد وآله صلى الله عليه وآله وهذا الذي بشر اليه ليس من اجل انهم
 الله فاذا قال القائل بحكم فلا بد ان يكون الحجة قد اطلع عليه لما ذكرنا وما ذكرنا سابقا من قوله
 ان الارض لا تخلو الا فيها امام كيما ان زاد المؤمنين ردهم وان نقصوا ائمة لهم وحكم هذا
 الحكم لا بد ان تطلع عليه فان كان نائدا رده ولو حكم بضع عليه دليلا طاهرا الا يكون ضده
 اظهر منه وان كان ناقصا ائمة كذلك وان كان حقا اقره عليه وتقرى الامام بحكم قوله
 لانه لا يجوز ان يسكت في مثل هذه الاحال وتحرم عليه الثقة فلا يكتفى علمه عند ظهور المبدعة
 وليس هو ممن يرضى بالتقصير لحكمه بتجسية المحطى ولا يجوز عليه التوقف لسعة علمه لانه
 حجة الله وليس لله حجة على جميع عبادده تقع الواقعة او الحكم بها لا يعلم حكمها ولا يعلم ساقها
 ولا ناعقها ولان التوقف بنشأ من الادلة المتعددة المختلفة ودليله ليس بمحدد ولا مختلف
 ولا محتمل بل هو حكم عدل وقول فصل كما قرر في محله ولا يحسن مقام الامامة المطلقة المتمثل للنظر
 في هذه المسئلة لان ذلك مرتبة اصحاب الاستنباط ولا يجوز له الاحلال بامر كسبة للعصمة و
 لانه حجة الله والاحلال بها احلال بالحجة التي هي اصل التكليف وفرعه واليه الاشارة بقوله
 اعرفوا الله بالله والرسول بالرسالة واول الامر بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر كيف يجوز له
 الا ان يكون مقره على ذلك لعله به ولعدم المانع من الامكان بنفسه او بواسطة او كتابة او غير
 ذلك مع وجود مقتضى من المعلوم ان قول الامام وفعله وتقريره سواء كما هو مذكور في كتب
 الدداية فلا يسكت عن قول القائل الا ان يكون غير عالم به او قائل بالتصويب وخائف من نفسه
 او للتمثيل للنظر في معرفة الحكم او متوقفا فيه او مخلا بالكسبة او لظن وقوع الامكان من غيره و
 امثال ذلك من المواضع المفروضة ولا يمكن احتمال شئ منها للحكمة واحتمال امكان صدورها منه
 خلاف الاصل ومعارض بمثل ذلك في قوله فكما ان الاحتمال الثاني غير ملتفت اليه للراجحة والا

فكذلك الأول لما قلنا فلم يبق إلا الله قد اقره عليه وأما الله حجة فلا بد ذلك لازم لتحقيق الإجماع
المعتبر فيه وهو قول الحق في الحجة، وتقرير من وقوله سواء ثبت كونه إجماعاً وحجة فإن قيل من أين يعلم
سكوت الباقيين إذا وقفنا على قول شخص بعينه أو سكوت الإمام لتحقيق المدعى من التقرير
لعل الإجماع وقع ولم يفتقر عليه لكثرة العباد وسعة البلاد على أنكم قلتم أن مجرد وجود المخالف
يبطل الإجماع السكوتي علم أوجهل لأنه عدم الخلاف بخلاف الإجماع السابق فأنها الوفاق
لا عدم الخلاف فلا يضر هناك معلوم التشبُّه كما يضر هذا لأنه إذا فرض وجود مخالف جان
كونه الإمام، أو واسطة بالمهام أو كتابة بموان الغاية في الاكتفاء بوجود قائل في الجملة لأن القائل
إذا فرض أنه مستقل ولم يكن قائل بخلافه لم يصدق قوله لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم
الساعة ولا غيره، كي ما إن زاد المؤمنون ردهم فإذا حصل قائل بخلافه ولو لم يعلم التشبُّه انقض
الإجماع السكوتي إذ بوجوده لا يرتفع الحق عن الأرض ولا من الطائفة المحقة قلنا أنا نعلم
الإمام باستفراغ الوسع وبذل الجهد فإن من كان من أهل الاستيضاح والحجة والاستنباط على
النحو المقرر إذا بذل جهده واستفرغ وسعه في التفتيش والتفتير لا بد أن يقع من هذا الأصل على
ما يتأدى به ما يراد منه ولا يطلب منه سائر ما عليه لأنه لا يخلف إلا ما هو دون الوسع والطاقة
أدنى ما عليه ولا يلزم تكليفه إلا بطاق أو سقوط التكليف ولا يلزم من قوله ما من شيء إلا فيه
كما هو مستأن قول ذلك القائل أن كان حقاً فلا يكتفى في معرفته حقيقته بذلك بل لا بد أن يوجد
عليه دليل يعينه لأنهم لم يعلموا شيئاً إلا وشبهوا عليه وإن كان باطلاً فموضوعاً لا يدل على بطلانه
فلا يحتاج في تحقيق الحال إلى سكوت الباقيين أو عدمه لأننا نقول إن ذلك القول قد يكون حلاً ودليل
عليه ظاهر أسفى ولا إثبات وإنما يستدل على الدليل عليه بعدم العثور على قائل بخلافه لعدم
الشديد حتى يحصل لمن سألهم بالعلم بالعلم فإنه إذا كانت الحال هذه كذلك فلا بد وأن يوجد في
كلهم دليل يشتمل من عموم أو ملحق أو غير ذلك ولا يكون ذلك صالحاً إلا إذا علم المخصص
الصالح بعد الفحص الشديد أو بدون ذلك لا يقول عليه لاحتمال وجود المخصص فإذا لم يوجد كان

لذلك فيكون العموم مثلاً مستنداً لذلك السكوت المطابق لقول ذلك القائل أو يكون مستنداً لذلك
فلا يتحقق الإجماع بالسكوت لأن قول القائل إذا لم يكن له دليل يصلح لتخصيص ذلك العموم كان العموم ^{المعقول}
عليه مخالفاً لقول ويكفي ذلك في الإنكار عليه كما إذا عمل الأصحاب على حكم عام أطلقوا عليه عبارة أنهم
عموماً فيه إشاراتهم وقال بعضهم بعد تحقق ذلك العمل على ذلك العموم بإخراج فرد مما يشمله ذلك العموم ^{طالوت} وكان
حكم مخالفاً لما في الأفراد الداخلة تحت العموم فإن سكوتهم ليس في الحقيقة سكوناً مضيئاً للتقرير على ذلك
الحكم بل هو قائم مقام الإنكار عليه فيه والأجواز التفرد بالقول في مقابلة الإجماع وهو يدعيه المبالغة وتكون
إذا لم يكن له دليل يصلح لتخصيص ذلك العموم بيان لأصل وهو أنه لو وجدنا عمل الأصحاب على العموم ^{الأنتم}
لا يجوزونه قبل حصول القطع أو الظن المقبر الموجب لعين العمل به لعدم التخصيص ولا يحتملون
الأصل ولا يفعلون عنه وإن اختلفوا في توقف العمل على حصول القطع أو الظن المتأخر بعد التخصيص
الشديد فعملهم بالعموم ليس عقلية عن هذا الأصل ولا عدم عثور على المخصص الصالح لأن الله سبحانه
يقول والذين جاهدوا فينا لم يدينهم سلباً وإنما الله مع المحسين فمن بذل جهده في طلبه شدا
بإستعمال اللطيفة التي وهبها الله إياها من عند السالكين فلا فائدة محسن والله سبحانه مع
ولا بد أن يهديه سبيل الحق الذي يطلب منه بحيث يسقط عنه التكليف بما أراد على ذلك والأجاء
التكليف بما لا يطاق ويؤري أنهم شكر الله سبحانه فداستغفروا وسبحهم وبذلوا جهدهم فلم يعملوا العموم
اللابد بعد أن عجزوا عن تحصيل مخصص صالح لذلك لا مطلق وجود مخصص في الجملة بل لو وجد من كتبهم
مخصص إحدانا وجوباً أو نهياً وعدم اعتبار من توهم في بعض المسائل يتساهلون في ذلك وإنما
كان ذلك التوهم من تساهلهم في معرفتهم وعرفتهم كلامهم وما أخذوا أحكامهم وإنما أذنت للعالم في ^{هذه}
الكلمات المتقنة في الجواب لبيان خلو مسألة استحداثها بعض علماء أبناء المائة الثانية عشرة من الهجرة بهذا
هذه الكلمات بياناً وتنبهاً بآثارها وذلك لمن يفهم إذا عبرة بمن لا يعلم ثم نرجع إلى
تمام الجواب فنقول أننا نعلم سكوت الباقيين إنما غير الكلام فلا بد من تعدد من كتبه التي صنفها العلماء
من مشرق الأرض وغربها من السابق واللاحق وكل منهم ومفتش مستفرع وسعد في تصحيح ما ^{يقول}

والاعتراض عن الإيراد على ما يورد معينين بسبق القول المعبر عن متوجهات غاية التوجه إلى تأسيس
القواعد المقررة مورد من جميع الآثار المسطرة وفي الحقيقة هو قاعدة سبق العلم بالثبوتات من ^{الأوليين}
والآخرين كل منهم فورد عليه ما يورد عليه وينقل له ما عثر عليه ويحتمل له ما صح لديه والسنن في
كتبهم له نالقه بكل ما اطلعوا عليه كيف يخفى على هذا قول معبر عن ذلك القول الخافي أن كان
حقاً فلهذا ان يظهر لدلالة الأخبار المتقدمة وغيرها التلاوي ترفع الحق بموت حامله إذا لم يصل
إلى غيره وإن كان باطلاً فلا يضر خفاؤه هذا في نفس الأمر على أن لا تكلف بحكم لتوقف على أكثر
ما سمعت والآلزم المحال إذا تعذر الممكن وأما الأقسام فهو لا تحمل بالواجب ولا يستلزم ثباتها
حكما على رعيته ويأمل ما يحتاج إليه ويتوقف حكمه عليه مع علمه وممكنه ونحوها الأدلة على هذه
الشفوق والمعا بما يطول به الكلام ويخرج عن المرام وهذا ومثله يرد قول المعترض ببقاء العباد وسعة
الإدراك فلا يكون المخالف في الحقيقة موجوداً وإن وجد لأنه أن نزل أمره إلى الظهور يستلزم عدل
الدليل على رعيته كما قلنا ولا يكتفى بوجوده قائل بالمرئيين قوله كما ذكرنا وأما حرق الأجماع البسيط المركب
بعد حقيقة كبر أن يخالفه قائل لكن الدليل دل على أن قوله باطل وقوله وجوده لا يرتفع القول عن
الأصوات إن كان كما قلنا وصل إلى غيره وصل البناء ولا يضر ولا يلتفت إليه كما إذا انقضت
أحدى الطائفتين من أصل الأجماع المركب بقى هنا سمي وهو أن الأجماع السكوني كثير الاستثناء
في التحقق ولهذا كثيراً ما يتوهم تحفذه ولو يتحقق كما توهم تحفذه بعض في مسألة الجمع بين الشرطين
حيث منع من الجمع بينهما ولو يجوز ذلك الأصحاب بل سكتوا عند قول المانع وهو دليل على إجماعهم
على ذلك إجماع سكوني ولعل ذلك ليس بإجماع ولا حاجة لأننا قد قلنا أننا إنما نعرف ذلك بعد الغرض
الشديد بأن يكون في كلامهم إشارة إلى تقريره من عموم إطلاق لشماله ويكون مستنداً له فتحقق
أو يكون ذلك مستنداً للأنكار فلا يتحقق وفي هذه المسألة بعد أن حصرنا المحرمات بجميع أسباب
التحريم عموماً إلا بآية فيما سوى ذلك واستندوا في التحريم إلى قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلك من كل ما
من ذلك لا يختلفون فيه غير فافلين منه ولهذا نقل من ابن حمزة القول في ذلك بالكرهية المحال

رواية التهذيب المروية في العلل عن ابان بن عثمان حيث لم يجعلوها صاحبة للتخصيص عموم الآية
 بعد العمل بالعموم مجابا بينهما اذ لا منافاة بين انكر اهتدوا لعمل بالعموم وذلك دليل على عدم غفلتهم
 عن ذلك الدليل المدعى انه دليل صالح للتخصيص وانهم غفلوا عنه وبالله العجب كيف يقال غفلوا
 من رعاه ونقله من اصله ووضع في كتابه واستدلوا بهم بان اغلب العمومات مختصة باخبار
 مردود اذ ليس كل جزء مختصا بل اذا كان صالحا لذلك بان يكون صحيحا اما الذاتية مقبولا عند
 اوبالقراش على ما قرره الشيخ في العدة وذلك كله قبل استقرار العمل على العموم ولا يلزم ان مثل المشهور
 ما من عام الا وقد خص لان هذا ان اراد به العموم كان مخصوصا بمقتضاه وان اراد الامر بالاغلب
 فلا يضر على ان العمل بالعام كثير الوقوع في الاحكام ولا يضر في بعضها تخصيص المقام بل يجوز بعض
 العمل بالعام قبل التخصيص عن المختص كالعلامة في تهذيب الاصول ونقل ان المفيد قوله لا يفتن
 التكبير للقيام بعد السجود لما روى في انه اذا انتقل من حالة الى اخرى فعليه التكبير مع وجود ما يخصه
 بغير هذا الموضع وورد التحجير بين العمل بايهما شئت من باب التسليم ففي مكاتبة محمد بن عبد الله جعفر
 المحمري الى صاحب الزمان يسالني بعض الفقهاء عن المصلي اذا تمام في التشهد الاول الى الركعة الثالثة
 هل يجب عليه ان يكبر فان بعض اصحابنا قال لا يجب عليه تكبير محضه ان يقول بحول الله وقوته اقوم
 واقعد اجواب في ذلك حديثان اما احدهما فانه اذا انتقل من حالة الى اخرى فعليه التكبير واما
 الحديث الاخر فانه روى اذ ارفع راسه من السجدة الثانية وكبر ثم جلس فليس عليه القيام بعد السجود
 بكبر وكذلك التشهد الاول بحري هذا المحمري وبايهما اخذت من باب التسليم فان صوابا انتهى
 الرواية وان احتملت التقينه كما هو الظاهر لان اخرها يدل على جواز التحجير بايهما من باب التسليم وهو
 على جواز العمل بالعام مع وجود المختص ومطابق هذا كثير يقول يدرك ما يحضر منه الكلام فليس الاستدلال
 بالمثل ما في عام الا وقد خص بتمام لان الواضع من ذلك الغلبة والرقاية التي هي مستند اشوع متروكة غير
 صاحبة للتخصيص وهي ايضا ضعيفة السند على ما في بيك وعلى ما في العلل ففيها ابان بن عثمان وهو
 كان عمن نقل الكشي اجاع العصاة على نصيح ما يفتح عنهم الا انه نادى وحي حيث لا يجوز التعلل

على ما نفرد به وكونه متراجعت العصابة لا يوجب العمل بروايته لاحتمال ان مقتضى الاجماع المنقول
انما هو مجرد الترجيح بل هو الظاهر لا صحة الوجود ولا صحة العمل ولا ثقة الراوى وغير ذلك لا لما
وجدنا من كان قريب العصر بهم كالشيخ يتردد كثيرا من دعائهم المخالفة لما يحكم به وليس احدهم يثبت
نقل الاجماع عند كاتوبهم بعضهم لتفريجه بذلك في مواضع كثيرة من كتبه كالعلة وغيرها بل المعرفة
بان المراد من ذلك مجرد الترجيح واذا حصل ما هو ارجح منه طرحه مع ان جعفر بن محمد قال مما سمعناه
ان لنا اوعية ثلثها علم انتقامها الى شيعتنا فصفوها بخدوها نقيه واثابكم والاوعية فتكسوها
فانها اوعية سوء فقولهم فصفوها يدل على ان هذه الاوعية تغير العلم والحداد يثحبها فلا
يقبل منها الا ما كان معتقدا بقرائن ومرجحات والا فلا فما لثبكت بها اذا عارضتها القرائن وخالفها
المرجحات فعلى ما قرناه ينبغي المعرفة التامة للاجماع السكوتي للاشتباه المذكور بل يفقد فيما يوجد
السكوت فيه وقد يوجد فيما لا يظهر السكوت فيه كما اذا كان الموافقون معلومى التشبيه والذليل
على صحة قولهم فان من سواهم وهم الساكنون فانهم الحجة هم وسكونه نفي بذلك القول كما مر والله اعلم
بالاعتقوب واليه المرجع والمآب الخاتمة في امكان وقوعه وامكان العلم وفي حجية ثلث امكان وقوعه
من من الشارح فالقائل به متى يكره كثير نعمانهم ان في جبر قراهم يمكن ضبطهم والاحاطة بهم لقلتهم
واما في مثل هذا الزمان وما قبله مما اخرج عن نص الشارح فقد اختلف فيه فقبل بعلوم امكان وقوعه
لانه اذا كان عبارة عن الاتفاق وهو مع كثرتهم واختلاف طبائعهم التي هي منسلة للاختيارات
المختلفة المتكثرة لاختلاف الافهام والمذاقات باختلاف الطباع والاهوية والاقاليم والمطاعم
وقرب الزمان والمكان وسعداها الى غير ذلك من الاحوال الموجبة للاختلاف كان مستعدرا إعادة بخلاف
ما كان في الصدر الاول لان الطباع وان كانت كذلك هالك لكن لما انفاربت العوارض الواردة عليها
او انحدرت كقرب المكان والاقاليم والمكان واتحدت الاهوية والمطاعم والشارب وتلا في صميم
تلك الطباع لقرب مكانهم وتخالطوا في البحث والكلام تلونت طبائعهم بما يكون عند الاتفاق وذلك
لان الشخص اذا خالط آخر وكثر لقاءه له واجتماعه به والبحث معه حصل له لفتح من طبيعته وفتح

الخاتمة

من طينة حتى يكتب من ذاتيته ويمشي على طريقته وليس ملوك لطريقته تقليد له بل موافقة كانت
منه عن استقلال ولكنه تخلق بخلق وانطبع بخلق لتساقيها بتسايج افكارها مشافهة حتى انما
لو اختلفا وتماثلتا حالهما رأت ان السبب هو كل على رايه اذ لو مرجح برأي الآخر وطبعا منهم طريق
الفصل اجتماعا اجتماعا والتباين يكون في غير المشافهة ما يكون فيها وهو لا يمكن حصول الاتفاق بخلاف
من تأخر عن ذلك الزمان وتكثروا وتفرقوا في البلدان والاقاليم المختلفة الالهوية والمطاعم واللغات
فان الاتفاق منهم متعذر عادة وقيل بإمكان وقوعه وهو الحق لان المفروض ان ادعاء من يجسر قلوبهم
لا تختلف لانهم طائفة الحق وهو واحد لا يختلف ولما اختلف الطبائع والامزجة والاهوية
والاقاليم فهي وان كانت مؤثرة لكن تأثيرها ضعيف بالنسبة الى الرد الى موطن الشرع لانهم انما
يظهرون في كلامهم الحكماء الذي لا يختلف في نفس الامر وان اختلف ظاهرا فوجه الجمع بينه وبينه
الظهر والحكم كما اظهر الاختلاف اسس طريق التاليف كما في قوله وما ارسلنا من قبلك من رسول
ولا نبي الا اذا تمنى النقي الشيطان في امينته فيفتح الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله اياته والله
عز وجل يحكم ليحل ما يلقى الشيطان فتنه للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وان الظالمين ليعي
شقاق بعيدك وليعلم الذين اوتوا العلم انه الحق من ربهم فيؤمنوا به فتخبت قلوبهم وان الله
لهادى الذين آمنوا الى صراط مستقيم يعني من التاويل وقد اتفق المؤمنون اولا والعلم ان قوله تعالى
اذا تمنى النقي الشيطان في امينته يراد به وجهان لا انه يحتمل احد وجهين فيكون حصول الحق مطلقا
بل يراد به اذا تمنى بمعنى قرأ امينة قرأته بحال حسان تمنى كتاب الله اقول ليلة تمنى داود الزبور
على رسل اوسه ومعنى الامينة وهو لغة طلب المستند والمعتبر وقد يستعمل هذا بمعنى الترجي
ايضا ومعنى الاول انه قرأ احتمل الشيطان لاوليائه في تلك القراءة معنى غير مراد ولا يدل عليه
المحكيات بل مرده رد اصريحا فيهدى الله الذين آمنوا الى صراط مستقيم الذي هو اللقاء
الشيطان ومعنى الثاني انه تمنى ان ياتيه كذا مما يحبته الله فاحضر الشيطان لاوليائه عند تمنى النبي
ما يكونه الله اغوا لاوليائه فاتي بعد ذلك ما عناه الشيء مما يحبته الله وهو الهداية التي جمع الله

عليها لا وليا له وإنما قلت إنما مرادان معالما ومعا وجميع الاعتبار فيه يشهد بصحة الحكم
فيه وإنما استظهرت هذا ومثاله مما لسانه صبره ونجاة صدى وفيه تمثيل للدليل فإذا كان
قاصدا لتأليف المؤلف كما بيناه وكلامه عند العلماء يؤيد خرافاتهم وانظارهم على ما يطابق
مراده ليعبروا بحكمة كما أشارت إليه مقبولة عمر بن الخطاب بقوله ونظر في حالنا وجراسا و
أحكامنا لا أنهم يأتون كلامه على ما يطالبون مرادهم حاشاهم أن يقولوا على الله ما لا يعلمون فإذا
كان كذلك كان اختلاف طبائعهم وأقاليمهم وأهويتهم لا يؤثرون مع صفوة تفريقا للجمع وهو
الحق مع قوته وأحكام قوته وأحكامه طريقته الأتني أن علماء العرب وعلماء العجم من الفرس و
الرقم والهند وغيرهم أقرب مشابته ببعضهم بعضا في المبادئ والاحادق والمذاهب والطباع
في أمور دينها مع اختلاف دواوينهم عن أمور دينهم ومعتقدات علومهم من عوام بعضهم بعضا
على ما كان عليه طائفتهم باحثون عن طريق واحد محكم بالأساس والقواعد مضبوطة بالإمارات والشرائع
فإن قيل إن اجتماع الناس على ما كثر واحد في وقت واحد مع أنه صالح لهم في كل حال كذلك لاجتماعهم
على قول واحد مع أنه قد يكون صالحا في كل حال والآلما جاء الشيخ في الشرايع والأحكام قلنا إن
ظاهر فإن الناس كانوا مختلفين في الدواعي لاختلاف الشهوات في الأوقات المتعددة بالنسبة
إلى الأكل والعروض بعض الأسباب والموانع لبعض في بعض الأوقات وأيضا لأنهم إن الطعام
الواحد صالح لكل الناس في وقت واحد لاختلاف العضول بالنسبة إلى البلدان واختلاف
ولكن الأكل لشيء واحد في وقت واحد لا مصلحة فيه أذهو شيء ليس منوطا بالخلق على سبيل
الاجتماع والحاجة له ليست موقفة أدل كانت كذلك جاز اجتماع الناس على شيء واحد في وقت واحد
لو فرض الصيام في السرطان مثلا أو الأسد وانفق حشر شديد وسموم فأنه يجوز أن يتفق الناس
شرب الماء عند الإفطار ويجوز الاتفاق على الوحي أوّل ليلة من شهر رمضان ولا مانع من إمكان
ذلك وإنما معناه هذا لك عادة لما ذكرنا من اختلاف الدواعي والأسباب والموانع في المأكول الواحد
وأما اتفاق الجميع على حكم واحد فليس فيه موانع مسألة الأكل بشيء أو مسألة الأكل حكم ضيقة

واضطراب وليس الطعام الواحد مراداً من الجميع ولا كان مراداً من الجميع في وقت واحد ولا المكان كذلك
مسألة الإجماع فإن الحكم الواحد حكم شرعية واختيارية فبذلك يكون مراداً من الجميع وصالحاً لهم
في كل حال وهذا لا يكون الشئ فيه ولا يعرف إلا بالتعريف الآتي من قبل الشرع فبإتفاقهم على ما
هذا حاله مضافاً إلى ما قلنا سابقاً من أن الحكم ليس دليلاً على الشهوات وإنما هو دليلاً على الشارع وملاً
فليس لأحد أن يجري مع الطباع المختلفة والدواعي المتشعبة بخلاف ذلك لا خلاف ودواعي اتفاق
أممات الحكم ومع هذا كله فلا شك في أنه وقع ما كان وقوع ما وقع قطعاً مطلقاً الفاضل صريحاً في
بأن الشيعة متفقون على إمكان وقوعه في مكان العلم به ومجيبين وإنما الخلاف في هذه الثلاثة عندهم
وأما سبب وقوع الخلاف من بعض الشيعة في هذه الثلاثة فمن الالتفات إلى خلاف أهل الخلاف ^{ذلك}
لأن لخصوص أهل الخصوص منجونه بذكر الإجماع والاختيار بوقوعه والاحتجاج به فمن اقتصر على الإجماع
لهم وجعل نظره تبعاً لنظرهم لا بد أن يقول بذلك وإنما يتوقف جهلهم من نظر برأيه في توجهات أهل الخلاف
بناء على طريقةهم ولا شك أن من بنى أمر الإجماع ووقوعه على طريقة أهل الخلاف لا يكاد يتحقق عنده
أمر الإجماع أو لا يحصل عندهم إلا بالاتفاق وهذا كما قالوه وأما عندنا فنحن نتحققه بدخول قول
المعصوم وهو حافظ لشرعيتهم عن التبع والميل والبال إلى بيان لا يخرج عن أهله ولا يدخل فيه ما ليس
منه فإن زاد المؤمنون ردهم وإن نقضوا أئمة لهم فيقر مصيبتهم ويرد مخطئهم وينصب لهم أمارات
الضوابط والخاء حتى لا يجهلهم أمر دينهم ولا يخطئهم ما سبق تجد في ذلك دليلاً مرشداً وأما
إمكان العلم به فاختلف فيه فقيل أنه في عصر الشارع ع عند تأسيس الحكم وأبداً فإنه يمكن الإطلاع
عليه لأنه محصور في مكان واحد والاتفاق الجبر منحصر في من حضر وإنما بعد ذلك العصر فقد انتشر
ذلك الحكم في سائر البلاد واستشر بين العباد فتعذر الإطلاع عليه لأن العلم بالإجماع المجتهدين
على أمر لا يمكن إلا بعد معرفتهم ومعرفة أن كلامهم أفتى بذلك الحكم بحسب الاستقلال عن صميم قلبه
وقد اجمعتوا على ذلك ومعرفة هذه الأمور متعذرة لأن انتشار المجتهدين في مشارق الأرض ومغاربها
وتمتنع معرفتهم فإن علماء الشرق لا يعرفون علماء الغرب وعلماء الغرب لا يعرفون علماء الشرق

كحوان خفاء بعض منهم في محو لا علم لاحد به و يجوز حمل احد منهم بان يكون نازلا رتبة مجهول^{النسب}
 واما معرفة ان حكمه بذلك عن صميم القلب فتعذر ايضا يجوز كذبه خوفا من ظالم او من مست ذي منصب
 بذلك و يجوز ان يجرعه من فتواه قبل الاخر لا يقال انه لو اجتمعت الامة على قولين و شك في القوي
 كان اجتماع و حصل اتفاق لقول الثاني حال رجوعه بالايجاب و بالعكس لا انا او لا يمنع امكان اتفاق
 لا متلونه قول اهل الحق بالباطل و اهل الباطل بالحق فيرفع الحق و اهل و ثانيا انا يمنع الاجتماع
 بعدا لتعكس كما منعه قبله لان شرطه حصوله في وقت لا في وقتين قال بذلك جماعة من الحفاظ و
 تبعهم جماعة متأملين ان هذا لا يمكن الاطلاع عليه الا في جهة النقل ايضا اذا النقل ان اعتبر
 فيه الانتهاء الى مبدأ الاطلاع لزم التعذر لتعذر الاطلاع ابتداء فكذا بالنقل و ان لم يعتبر الاطلاع
 الا ابتداء لم يتحقق الاتفاق للاحتتمالات السابعة فاحتياج النقل الى الاطلاع الا ابتداء مانع لقوله
 لان الاطلاع الا ابتداء اذا امكن كان النقل هو اذا امتنع كان المتفق عليه اولى بالمنع فلا يمكن
 العلم به ايضا و قال قوم بامكان العلم به و هو الحق لان الاحتياج الى معرفة جميع من يعتبر قولهم على
 الذي ذكره المانعون انما يتمشى على مذهب اهل الخلاف واما على مذهبنا المبني فيه امر الاجماع
 على دخول قول الامام في جملة قائلين فحيث ما علم ذلك تحقق الاجماع فلا يحتاج فيه الى الاحاطة بجميع
 اقوال من يعتبر قولهم مع معرفتنا التقوا عليه عن صميم قلوبهم و محض عقدا تم لان مذهبنا ان
 الله الذي لا يظلمون ولا يرفع عن اهل محض عن كل ما يحدشا اذ لا يكون جهة من جهات
 العبارات ولا نحو من انحاء من هذا هي العقول الا وقد وضع لنا حفظ الشريعة عليهم السلام عليه و لا
 ينسبه من صفة اوفساد و اماره توصل الى ما فيه السداد و حجة و صفة موصلة لسبيل الرشاد و ذلك
 يحصل بالعبارة او بالاشارة او بالالهام او بالتنبيه او غير ذلك في نفس او ظاهر مخصوص او عموم او
 او الخلاق او ايماء بعل او تقرير او مثل وما اشبه ذلك ولهذا قال ما من شيء الا وفيه كتاب^{عليه}
 سنة و فاذا استفرغ من له اهلية الاستنباط والاستيضاح وسعه في تحصيل معرفة تعاليم الامام و وضع^{عليه}
 وعرف قوله و حكمه فيه لانه عليه السلام مما طلب من النخوة الذي امر بطلبه منه و جرد فان لم يجد هذا^{لك}

ووجدناه حتى يوجدنا نفسه لأنه هو المقيم على هذه الفرقة وهم رعيته وعليه لتأييدهم كما اشارت اليه
المقصود وبما هي هذه المعاني يطول به المقام وفيما تقدم مما قررناه ما ينفك ههنا فلا
لا يق لو كان كما يقولون أنه حيث ما طلب وجدنا وقع الخطأ من احد من اهل الاستنباط وانهم لا يقولون
بذلك بل يجوزون على كل واحد الخطأ لانا نقول ان الاحكام التي يستقيم بها النظام ليست كلها ^{تقنية}
حتى يتحقق في كل مسألة منها الاجماع بل نقول فيها المسائل البينية وفيها المسائل الخلافية فاما
المسائل الخلافية فعلا منها ان تكون الادلة فيها متكافئة بالنظر الى المستدلين بل لا يكون الرجحان
فيها مانعا من التيقن بل يحصل فيها ما يثبت بالظن لشخص ويثبت نقيضه بظن آخر لا خروجهما
ما يبلغ به التكافؤ الى ان يكون اجماع مركب وهو ايضا من الظن بالنسبة الى كل واحد على الانفراد
وان كان اليقين فيها معا ولا يكون الاجماع المركب ومنها ما سبيل التوقف وحكم الاحتمال
الى غير ذلك وهذه امثالها يكتفي السامع بوقوع التعريف بها ولا يرتفع الحق من اهل ^{ذلك}
في ضمنها واما البينية فلا بد من حصول شرط اليقين كما قلنا ولا علامة لاحدهما الا حصوله
عن الدليل الظني واليقيني والواقع لا يخلو منها وكل منهما حيث ما طلب وجد ولا يجوز الخطأ
فيما يحصل من الاجماع نعم ما يحصل من الاجماع المحصل الخاص يجوز فيه لعدم عموم حجته ولهذا
حاز لمن لم يحصل له مخالفة للدليل فان قلت ان الاخباريتين يسمون ما ذكرت من امكان العلم به
وان لم يحصل به جميع من يعتبر قوله على ما ذكر ودعوى العلم بذلك يحتاج الى دليل قلت نعم الدليل حصول
القطع لهم ببعض المسائل مع وجود بعض الاخبار المخالفة لها فان قالوا انما قطعوا للنص فيها قلنا
وان كان فيها نص لا يحصل منه القطع مع وجود نص على نقيضه الا او اعرفتم بالقرائن ما حكمتم به
مذهب الامام فاذا حصل لكم ذلك مع وجود القائل بخلافه من نص للامارات والقرائن التي
افادتم اليقين بمعرفة ان ذلك مذهب الامام من هذا اللفظ الذي عندكم لوجود المخالف لفظا
ايضا وهذا ظاهر لمن كان له قلب والحق السمع وهو شديد على اننا نعارضكم بانكم لا تقولون بمجرد ^{وجود}
حديث واحد وحده مثاف ام لا او مقتدا او مختص ام لا بل لا بد من الترجيح وانتم تقولون

بأنكم لا تحيطون بجميع ما ورد عنهم ولا تجزئون العمل ببعض دون بعض فان كان يجوز عندكم
العمل ببعض الاخبار فان كان عامًّا لا يحتاجون الى الاطلاع على المختص وحيث اولم يوجد في
كان مطلقاً او محلاً مثلاً لا يحتاجون الى المقيد او المبين وحيث اولم يوجد فينبغي ان يقتضي احد
ياد في كتاب ولا يحتاج الى ترجيح ولا الى نظر ولا تصحيح فيكون من ادرك قيمة كتاب من كتب
الاخبار بلغ غاية الاعتبار وان قلتم لا بد من تحصيل الخاص للعام والمقيد المطلق والمبين للمحل
والمحكم للمشابه وهكذا وجب عليكم ان تحصلوا جميع ما خرج من اهل العصمة والا اشتهع عليكم الحكم
وانتم تعرفون بعدم حصول الجميع لكم فان قلتم يكفي ما نقد على تحصيله ونعرف به حكم الامام
ولا نختلف ما لا نقد عليه فجزوا هذا المعنى لغيركم فكما انكم تعرفون حكم الامام ببعض مع وجود
المتخالف من الاخبار وتجزئون بكثير من الاحكام في مثل هذه الحال كذلك غيركم مع انكم تقولون انه
لا يجوز القول ببعدها من جميع من يعبر قوله فان امكن لكم تحصيل ادلة لجميع امكن لغيركم معرفة اقوالهم
بغير نقى اول لان القول كما مر سابقاً لا بد ان يظهر او يتقعر فيبطل واما الدليل فلا يجب اظهاره وان
كان ذلك القائل لا دليل له او يعبر قوله الا اذا ظهر دليله كان عندكم مطرح القول فليس من يعبر قوله
ولا يضر عندكم وجود خلافه لانكم لا تشرطون علينا ضبط جميع المسئلة الخلق وانما تشرطون ضبط
من يعبر قوله فجزاكم لنا في استدلالكم بالاخبار مع عدم الاحاطة بكلماتها وفيها ما لا يحيط بها هو
لكم بما كان معرفة مذهب الحجة في جملة اقوال معبرين وان لم تكن لجمع مع اقوال من يعبر قوله ان لم يكن
اطهاره لانه حق ولا يرتفع الحق عن اهل وجب الحكم بفساده بطريق اولي عاينهم ولا حظاً من
فانه مشتمل على كثير مما يليق من يفهم واحتج نقل نقل كلام الشيخ محمد بن الشيخ عبد النبي المغيرة
بلفظ واختر منه بعضاً واقتصر على بعض في مكان من كتابه تحفة الاصول في حجة الاجماع وهو من كبار
الاخبار الذين يعرضون على اصحاب في هذا الباب قالوا ان خواص ائمة الدين لا يفتنون الا بسماع
من ائمتهم وهذه هي العلة في اثبات حقيقة اجماعهم ولا ريب ان من تتبع احوالهم علم انهم لا يفتنون
بالرأى ولا بالقياس والاستحسان ولا بمشاهرات القران ولا بروايات الاحاد وانما يعملون

بما لحق الاخبار المنقولة عن ائمة الاحبار متواترة كانت او مخفوفة بقرائن القطع او مستفيضة مشهورة
 فالاولان هما منشا اجماعهم لعدم جواز معارضتها بشيء من الادلة والاخر هو الجبر المشهور ان كان
 غير معارض او معارضة جبراً شاذاً فهو ايضا منشا اجماعهم والجبر الشاذ الذي تفرقه به الراوي لا يعلو
 به وان عارضه خبر مشهور مثله كان ذلك منشا اختلاف افعالهم لقوله وان اخذت بايهما شئت من باب
 التسليم وسلك الى ان قال واذا كان هذا شأن الخواص كان قولهم مطابقاً لقول ائمتهم قطعاً الى ان
 قال ومثل هؤلاء الاعلام اذا كان هذا شأنهم يحرم التيسر المستصحب ان قوله يكون مطابقاً لقول ائمتهم
 ومن هنا امرت الائمة بمطابعتهم واخذوا حال الذين منهم خصوصاً وعموماً وصرحوا بانهم حجة على سائر
 العباد والروايات في ذلك اكثر من ان يحصى منها قوله النظر الى وجه منكم قد روي حديثنا ونظر في حالنا
 وحراسنا وعرفت احكامنا فاجعلوا حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً واتراة عليه كالراة على والراة على
 كالراة على الله وفي مكتوبة الامام ارجعوا الى دواة حديثنا فانهم محضون عليكم وانا حجة الله عليهم الى ان
 وهذه هي العدة في حقيقة هذا الاجماع والكار ذلك من بعض متأخري اصحابنا مكابرة صريحة لا ينبغي
 الالتفات اليها ومعلوم ان شيع السجّين والعتّاقين وثقة الاسلام وعلم الهدى لاحوال الروا
 على الائمة القادات اشد من تتبع متأخريه وبينهم اكثر من الف سنة مع عدم اطلاقهم على شيء
 من اصولهم ولا فتاوانهم الا لسماع ممن لا يجدي نفعا فلورأت اولئك الاعلام اختلافنا في الدين
 لما ساع لهم الاحتجاج باجماعهم التي ملثوا بها الخافقين مع انها لا تكاد تخرج عن الشهرة فيما بينهم
 بل هم يقطعون بانها مطابقة لاقوال ائمتهم لشدّة حسن ظنهم بهم وجرمهم بانهم لا يجمعون
 على باطل مع وجود الامام بين الجمهور ولو جوزوا عليهم القول بالراوي من غير سماع عن الامام كما
 ساع لهم نقل اجماعهم في الاحتجاج بها على الاحكام الشرعية بل قد يردون بها الاحاديث المرفوعة
 عن الذرية النبوية يعلم ذلك من تدبر كتبهم وعرف فتاويهم بل جوزنا عليهم العمل بالرتبي لنعم
 اطراح الروايات الواردة في الامر بالرجوع اليهم والاخذ عنهم ولم يجز الاخذ عنهم الخ اخول يريد
 اجمع ان الاجماع حق وانه حجة ولكن المراد به اجتماع اصحاب الائمة الذين لا يقولون بالجبر واخرهم

الشيخ وأما من بعده فأنهم لا يعمل على إجماعهم وعما سدا أنهم يقولون بغير النص في كثير من الأحكام
وهذا فلو فاحش وجمل واضح لأن الذين يشر إليهم ليس من تقدمهم خبرا من الغيت لأنهم
قد جمعوا إلى علومهم علوم من تقدمهم ولا ينكر هو هذا الكلام إلا ما يدعيه هو وأما من أن
من تقدم أحسن حالا على القرائن والآمارات كما هو المعروف عند كثيرين وليس شري إية قرينة
محصل للتقدم يتوقف عليها معرفة الحق لا يحصل المتأخر وأجزئها هيات هيات وابن هو
من قوله كما نل من آية أو نل من آيات بجزئها أو مثلها أو تعلم أن الله على كل شيء قدير
ألا أن كان المفروض جواز خروج الحق من مستقرة لأن المتأخر من الفرقة المحقة السابق في كل ما
استقر عليه الذين يريدون عليه بما يتجدد كان الأولون عرفوا من الأخبار ما كان منكرا في الأصول
لقرينهم وما كان من أصل عرض على الإمام أو قبله المتأخرين حتى اعتدوا على ما لا يحصل من هو
بعدهم فلا ريب أن من بعدهم ممن هو أدركهم قد أدركوا منهم ما كان مصفى من الكدورة لأن الأولين
أخذوا من الرواية ما ليس بمصفى فصقره بحسب محبودهم ونصبوا عليه الدلائل وأخذوا عنهم من نصهم
بدلائل ففتشوا فيه على ما كان عليه من النصب عما هو عليه البراهين والتي من بعدهم وتفرغوا
فيه حتى وصل إليها كل سابق وحدث لاحقه فهم وعلمه كان ذلك عند الله حق ويريد على سابقه
بما يتجدد من نزاي الاحتمالات ولا يخفى عليك أنه لو دقق من قبلك في مسألة وصل إليك ما أسداه
لغثرت على تدقيقه واحتمت له سبل تحقيقه وقد صرح الشيخ الحز في الوسائل عند قول العلماء بأن
سبب عدول المتأخرين عن طريقة القدماء إلى الاصطلاح الجديد أن ذلك من الأصول وفناء القرائن قال
وع ذلك منوع أن أرادوا حصوله في زمن أصحاب الكتب لا رجة بل ممنوع مطلقا الخ وهو ال
على مكان حصول القرائن لكل أحدهم لا طلاق فإذا ثبت عند أن إجماع أولئك حجة كان هذا الثبوت
في حق من بعدهم الذين وصل إليهم ما استقر من أحكام أولئك وليس بهم هم ألا تحقق ما استقر عند
الأولين أولى وأحق بالثبوت ألا أن يقول أن المتأخرين إنما يقولون بالرأي والقياس والاستحسان
كما هو مفاد الشرع فلا يعبر ما اعتبروه بخلاف الأولين فليس له جواب عندنا لكننا نقول هو بعدهم

وابعد عنهم عن أولئك فان أخطأ الأقرب فالبعيد وأول بالخطأ لبعده وإن أصاب فالقريب أولى لقربه
واستشهاد به هذه الروايات الدالة على الرجوع إلى فرودي الحديث فخر وليكنه قال فرودي حديثنا
ونظر في حالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فجعل علامة ثابتة معرفة أحكامهم لا مجرد رواية حديثهم
فخر جليل فقه وليس بفقير وعندهم عليهم السلام والله أعلم أن لا نعد أحدا من شيعتنا مقلدا حتى يكون له
ويعرف الحق ودوي محمد بن سعيد الكشي بغيره قال قال الصادق ع اعرفوا مسانيل شيعتنا بقدر ما
يكنون من دعائهم عنا فإنا لا نعد الفقيه منهم مقلدا حتى يكون محدثا فقل له أو يكون المحدث محدثا
قال يكون مقلدا أو مقلدا المحدث في الحديث والمحدث اسم مفعول والمراد به هو اللطيفة الترابية التي
يعرف بها الحكم وهي جزء من سبعين من الولاية وقال المجلسي في البحار في بيان قول علي ع في بيان أحوال
أشباه العلماء يذري الروايات خبر والريح الهسيم الخ فان هذا الرجل المتصفح للروايات ليس له بصيرة
بها ولا شعور بوجه العمل بها بل هو يتر على رواية بعد أخرى ويمشي عليها من غير فائدة كما أن الريح تذري
الهسيم لا شعور لها بفعلها ولا يعود إليها من ذلك نفع انتهى ولا يبان للشار إليهم من المتأخرين
أدب واطاعة واستدانة وادق فيما والطف حقا وليس فيهم من يذري الروايات وذو الريح الهسيم
ولا أن ليس محدثا ولا من يلحق له فلا يعرف الحق ولا حامل فقه وليس بفقير وإنما هم علماء صالحا ألقيا
أذكيا بذلوا جهدهم في إخضاع الحال المطالبين ومنه من عات أخوان الشياطين عن الدين ولا يذهب عنهم
ما ورد عن أهل العصاة ع في حق بعض من تقدم من الشاء فان من هؤلاء من لو كانوا في عصر
لورد في شأنهم على الخوض بالم يرد فيمن سبق إليهم هم الذين يؤمنون بالغيب ويعملون الصلوة
وما أذكهم ربهم ينفقون وقوله ع والكار ذلك من متأخري بعض أصحابنا مكابرة صرفة
سوطن وأرب فان العلماء المتأخرين لا يطعون فيمن تقدمهم وإنما يشنون عليهم كما الشاء
وأنما يسكرون حصر الاقتداء بأئمة الهدى عليهم السلام فيمن عني رحمه الله بحيث يكون من بعد
الشيخ لا يعتد بأجاءهم لأنهم لا يقصرون في أحكامهم على الكتاب والسنة بل في كثير من أحكامهم
يستندون إلى الرأي والقياس والاستحسان ولقد سألتني بعض أشباه الناس بذلك حتى قلت

فاذا هم ضالون فقال نعم على مثل ذلك وعند مثل هذا يكون من يجعل جميع علماء الشيعة الى
اختلفوا في الفتوى وفي الطرق الى الحجة كلهم اهل الرد الى الكتاب والسننة لا يخرجون عنها طرفة
عين وانما يعدلون عن بعضها الى بعض منها ابيح عندهم من ذلك البعض المعدول عنه وان كان
من عموم الى خصوص او بالعكس كما يقع الترجيح بين الخبرين الخاصين كابر او هذا من شأن اشباه
العلماء لكنهم معدون لانهم لا يعرفون ما اراد العلماء والمراد عما جعله واما قوله في الرضى
عن الشيخ وعلم الهدى جاز فيمن مبدعها وما دعوا به انما من اهل الاجار كما ذكر في تحفته فحالة عن صحيح
الاعتبار فان شاء فليرجع الى العبد قليشخ والدخيرة للرفقي ولا يفرضه على التهاديب وبالحكمة ذكر
النفوس التي على كلامه يطول فيه الكلام وعلى من يفهم السلام قال في بيان ذكر يونس بن عبد الرحمن
والفضل بن شاذان ومعية بن حكيم وجميل بن دراج وغيرهم قال فاذا حصل العلم بفتوى جماعة
منهم حصل العالم بقول الامام كما قال الشيخ في العدة قد لا يتعين لنا قول الامام في كثير من الاوقاف
فمن تلجأ الى اعتبار الاجماع فنعلم باجماعهم ان قول المعصوم داخل فيهم ومع تسليم اقتضائهم
على الرقيات فما ذهبهم تعلم في رواياتهم قطعاً لان الراوى عن الامام مشافهة بعمل بما روى الشبه
ولا يتصور من الراوى ان تدون في اصله ما رواه عن امامه ولا يعمل به فيكون الحكم مجعاً عليه رواية
وفتوى وهو اقوى من الاقل بكثير انتهى احوال لا ينبغي على من نظر ان عبارة الشيخ في العدة مركبة
في ان الاجماع كاشف من دخول قول المعصوم لا انه مطابق لقوله كما ان عمدة فيما ياتي من نقل
كلامه في ذكره قال بحجته الاجماع على ان المطابقة لو فهمنا على خلافه فمراده وان الكشف النسب
بمراده لانه يذهب الى ان حجة اجماع اصحاب الائمة م لكون اجماعهم مطابقاً لقول المعصوم
ويلزم من هذا ان قوله ليس داخلاً في قولهم ويلزم ان قول اولئك ليس من قوله وانما يكون
قولهم مطابقاً لقوله وهذا خلاف ما يريد ويلزم تماثله وردة من ان الاجماع كاشف
عن دخول قول المعصوم ان قولهم نفس قوله وهذا معنى الكشف وهو يريد بالكثر رده ونسبه
الى الاصحاب وتامل قول كلام السابق ولما عبرنا بالمطابقة كما ذكر لصحة هذه اجماع المتأخرين

على خمسة فيهم بقول الراي لانه مطابق لقول المعصوم وان لم يأخذوا بقوله فاذا اطابق تحقيق
الاجماع فان قيل انهم لم ينسب احدا منهم الى القول بالراي والاستحسان قلنا ان لم يفعل ذلك
فما الفرق اذا ابلينهم وبين من قبلهم فان قيل الفرق قريبهم الذي يحصل به قرائن لا توجد مع
قلنا ليس المراد هذا الا اناسمنا من علماء الاخبار الذين عليهم المدار في مسائلنا ان تعيد الميت
اذا كانت من اهل الاخبار ما يزعم ان كان من اهل الاموال لا يجوز تقليده شيئا كما لا يجوز تقليد
حيا وهذا الشيخ ايضا يقول بذلك ولو كان ذلك من جهة القرب والجد لا اجازة وتقليد هم
سواتهم ومسوخا من تقليد من تقدمهم بسماية منه مضاعفا وليس الاقلنا على انهم يعرجون
بذلك من غير تكرار ايضا قد بينا فيما قبل ان القرب قد لا يجدي نفعا وبت بعيدا قريبا
والمثل هذا المعنى اشار به في الدعاء ما احسن ما صنعت بي يا رب اذهبي عني للاسلام و
بصر تني ما جعله في ربي وعرفتني ما انكر في ربي والمعتني ما اذهلوا عندي وغمتمني فبح ما فعلوا
وصنعوا حتى شهدت من الامر ما لم يشهدوا وانا غائب فافهمهم قريبهم ولا ضربني بعدى وانا
من تحريك ايامي عن الهدى وجعل وما تنجز نفسي ان تحت اربابك ولا يهلك من هلك الا من
بينه الخ رواه الشيخ في المصباح بعد صلوة الظهر وقوله مع تسليم اقتصارهم الخ فيه اشارة الى
صرح به من ان المراد من الاجماع وحجته الخ وحجته ولهذا نص على ان الاجماع اذا عارض الخ
العمل على الخ وتامثل كلامه السابق وقوله لان الراوي عن الامام مشافهة بعمل ياروي البتة ولا يفتور
الخ غير متجدي لانا وجدنا كثيرا من الرواة يرددون الخبرين المتعارضين المتافضين اللذين لا يمكن الجمع
بينهما الا بالفرج وان عدى نحو من خمسة عشر اصلا من اصولهم مشتملة على التناقض بشرا وليس
كلما يروي يعمل به والصندوق قد صرح به في اول كتابه الفقيه بهذا فقال ولو اقصا فيه قصد
المتصفين في ايراد جميع ما ورد به بل قصدت الى ايراد ما افتى به واحكم بجملة واعتقد فيه انه
حجة فيما بيني وبين ربي نقدر ذكره انتهى فكلامه صريح في ان من تقدمه يرددون جميع ما يروون
وان لم يفتوا به ويحكموا بصحته وهذا نص من يقره بقوله ويعقدان قوله حجة وانه لا يقول

بالرأي ومع هذا كله فإن المتقدمين الذين عناهم كثيرا ما يختلفون في المسائل الاجتهادية ^{الاستنباطية}
ويبحثون فيها على طريقة المتأخرين وهذه كتبهم تنطق بذلك وقد نقل الصدوق في كتاب
الميراث من العقب عن الفضل بن شاذان البسابوري وهو من اعلم اصحاب المتقدمين من
اصحاب الرضا والكوا والهادي عليهم السلام مذاهيب غريبة واخلاقا نادرة واستدلالات اجتهادية
وحجث هندية فيها نقل عن الحلي في كتاب الطلاق كلاما طويلا على طريقة الاجتهاد
الاستنباطي بما يشعر بذكائه وطاقته وحسنه بل هو بعد غورا من كثير من استنباطا
ذكر ذلك في باب الفرق بين من طلق على غير الاستنباط وبين المطلقا فخرجه في عدتها او
اخرجها زوجها في جواب ابوابه ابا عبيد في كلام طويل مشتمل على ما لا مزيد عليه من التقصير والبراهين
والجدل والاستنباط وفيه ذكر معوية بن حكيم الذي اشار اليه هذا الشيخ في جملة من يعتبر قولهم
جواب عمر بن شهاب العدي من هذا النوع في الاستنباط وحكي الاصحاح عن يونس بن عبد الرحمن
ممن اجعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه اقوالا غريبة جدا مثل وجوب الرثوة في جميع الحبوب مما
يدخلها الكيل والوزن كما في الاستبصار وان اب الابساوي من ابن ابن الاين في الميراث كما في الدرر
وكلامه في الفرق بين ولدان نلوا ولدا لستفاح وكلام ابن ابي عمير وهو من عرفت في وجوب العدة
بالكلوة في الجمع بين الاجبار تحقيقا مثل تاويلات المتأخرين وكما في الاستبصار ووقع بينه وبين
هشام بن الحكم منارعة في الارض التي اكلها اللامام وهشام يقول بالحسن حتى هجره ولم يكله حتى
مات وهشام ناظر بعض المخالفين في الحكمين لصفين فقال المخالف كان عمرو بن العاص و
ابو موسى الاشعري مريدين للاصلاح بين الطائفتين فقال هشام بل كانا خير مريدين للاصلاح
بينهما فقال المخالف من ابن قلت هذا قال هشام من قول الله في الحكمين ان يريدوا الصلح فليصلح
بينهما علما انهما لم يريدوا الاصلاح ونقل السيد بن طاووس في كتاب كشف المحجبة لثمره الممجة
الشيخ قتيب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي انه صنف رسالة جمع فيها الاختلافات التي بين
السيد المرتضى والشيخ المفيد وكذا ما لها الى خمس وتسعين مسألة قال الشيخ الاواه الشيخ سليمان

بن عبد الله الجرجاني المأثور في حاشيته منه على كتابه رسالة المسألة بالحسرة الكاملة عند نقل هذا الكلام
قال له وقفت عليه في اصفهان وطالعت من اوله الى آخره ووجدتها طهر من ان المراد بمسائل الاصول مسائل
اصول الدين وهو اعجب لا يعتبرهم اليقين ايضا ومن ثم حمله اكثر على اصول الفقه وفيما ان اليقين ليس
عندهم ايضا فيها فينبغي ان تأمل في عبارة الكتاب بعد ذلك انتهى وبالحمله فالاختلافات التي وقعت
بين الاصحاب المتقدمين في الاستنباطات والاجتهادات اكثر من ان تحصى فمن تتبع كتبهم او كتب
نقل عنهم وجد ذلك ولما حجتهم الاجماع فقد اختلف فيها من الفريقين فقبل لعدم حجيتهم اما من منع
من اهل السنة كالنظام والخواج فلا كلام لها معهم ولا فائدة فيه واما من منع من الشيعة فقال لهم
لا حاجة الا في الكتاب والسنة واما الاجماع فتشروا فيهم العامة للعامة للكتاب والسنة في الحقيقة
وان استدلووا على اثباته وحجته بهما وقال آخرون لا فائدة في الاجماع لانه ان لم يعتبر دخول قول المعصوم
كمان اجماع اهل الخلاف وان اعتبرناه فان علم قوله بخصوصه كان هو الحجة لا الاجماع وان لم يعلم قوله لم يكن
القول للذي يثبت النافذة للقول بغير علم والخصوص واحتمال دخول قوله في جملة اقوال المجتهدين معارض باصل
العدم وقال آخرون ان الاجماع ان كان واردا في مادة خالية من النصوص او في مادة ينالها النصوص
فلا حاجة فيها ما في الاول فلقوله اسكتوا عما سكت الله وقال الله وان تقولوا على الله ما لا تعلمون
واما في الثاني فلو ان العامل به راد حكيم الله لانه في السنة بغير حجة تقابلها وان كان واردا في مادة نوافها
النصوص فالعمل على النصوص لا على الاجماع وان كان في مادة تخالف فيها النصوص فهذا هو الاجماع
الذي يتجوز فيه بعدم وجود المخالف اذ كانت النصوص من الطرفين مشهورة ويسمى الاجماع المشهور
وهذا هو الذي يجوز فيه مخالفة لانه عبارة عن اتفاق جماعة يعلم انهم لا يقولون الا بقول المعصوم لان
وان اختلفوا في قبوله الى غير ذلك من الاقوال المتهافة المخرجة واما من قال بحجته فمهم من قال بحجته عند
الكشف عن دخول قول المعصوم وينبغي الاكتفاء باتفاق جماعة يعلم انهم لا يقولون الا بقول المعصوم لان
العبارة بقول المعصوم ليس الا هذا وان لم يكن اجماعا حقيقيا لكنه في حكم الاجماع فالاجماع الواجب الانباع
عبارة عن اتفاق جماعة من خواص الائمة على حكم اقواله وبصحة روايته وحجته لكونه مطابقا لقول
بقا

المعصوم ٢٠ الا لكشفه عن دخول قوله في جملة اقوال المجعين ثم ففي قولنا الاجماع حجة لكشفه عن دخول
قول المعصوم مجازات ثلثة ارادة المشهور من لفظ الاجماع واردة الدليل المنطقي من لفظ حجة واردة
مطابقة لقول المعصوم ٢١ من لفظ كشفه عن دخول المعصوم في المجعين والفرض من اثبات الشهادة
بين المتقدمين الاستدلال بها في مادة من النصوص الى ان قال فالحكم اذا لم يرد به نص في الكتب
الاربعة وقد نقل عليه الاجماع احد ثقتنا المتقدمين كالشيخ والسيد يجب العمل به لان ذلك الاجماع لا بد
من مستند من الحديث يقطع به اللبيب الذي لا يشك في عقدها باب النصوص نعم مع وجود النص لعمل
به وان خالفة الاجماع لا سقوط الاجماع بالمرقة بل التصريح بذكر الامام في الرواية فلا يعارضها مع صحتها
الاجماع الذي لم يصرح فيه بذكر الامام كما هو شأن اهل التفرع الى ان قال وقد يقال ان معارضة كثير من
اجماعهم للنصوص الصحيحة لا يدل على ضعف الاعتماد عليها بل ذلك ما تقوى الاعتماد عليها لانه اذا علم
غفلتهم عن تلك النصوص الصحيحة القريبة في خادون ما اجمعوا عليه بل علم استغاضتها عنهم يحصل
هذا الاجماع المخالف العلم بوصول دليل اليهم بقطع العدول اليه فيحصل من هذا وقائهم التوقف في
العمل هكذا كونه الشيخ المحمدي الشيخ محمد بن الشيخ عبد النبي المغربي في كتابه سماه نخبة فخره
كتاب الاصول الفقهية نعم انه قد اختلف فيها اجمع بين الاصوليين والاجباريين وهو صالح رضي
المجيبين وقال اكثر بحجة لكشفه عن حقيقة مذهب الحجة ٢٢ فانما اعلمناه اذا تحققنا ان الحجة ٢٣ فان
بقول المتفقيين في ذلك الحكم فلا اكان قوله في جملة اقوالهم من دون ان يتعين ويميز بعينه لم يحتمل
قوله شيئا من الاحتمالات الصارفة يتعين الحجة كما مر فيعين في الحجة لوجوب المقضي وعدم المانع
مختلف ما لو تميز قوله بعينه فانه يحتمل الاحتمالات الصارفة عن الحجة بحيث لا يكاد يخلص لذلك الا
بالقارئ والامارات كما مر في اني فاذا كان كذلك وجبت الحجة والا امتنعت الحجة وسقط التكليف
ببانه انه اذا علم قول الحجة ٢٤ حيث لا يحتمل غير ما يظهر منه فان لم تقم به الحجة في الحال هذه لم تقم به حيث
يحتمل الاحتمالات الكثيرة غير ما يفهم منه في حالة يميز كلامه ٢٥ عن غيره لما ذكره وسقط التكليف بسقوط
الحجة فلما ثبت قيام الحجة بقوله للقابل للاحتتمالات كان قيامها بقوله للغير القابل اولى واهق وهذا القول

هو تحقيق بالتحقيق والاقرب الى سواء الطريق وقد ذكر الشيخ المذكور الشيخ محمد الباقر الجرجاني في كتابه
النخبة قال في الثالث في بيان تأكيد حجية الاجماع ولا يريب ان اعتناء سيدنا علم الهدى وشيخنا شيخ
الطائفة واسايدها بهذه الاجماع التي دونوها في كتبهم واكثرها في تصانيفهم . هذا الاعتناء
الخطيم يدل على اعتناء مشايخهم الاولين بها وشدة اعتمادهم عليها بانعقاد امرائهم . بذلك في حكاية
عديدها منها قوله في مرفوعة وزارة خذما اشهر بين اصحابك ومع الشاذ النادر فان الجمع عليه
لا يريب فيه وذكر ما في مقبولة عمر بن حفصلة وجر الاختلاج والنجاش والاحتجاج ايضا الى ان قال و
الاحاديث الدالة على حجية الاجماع كثيرة ولولا كون حجة في الواقع لوقع النفي منهم عن الاخذ به كما انما هو
الاخذ بالرأي والقول بالقياس وانما لهما ما هو معلوم فلا وجه لقول المعاصرين فمخترع بين متأخري
اصحابنا كيف واحاديثهم . تنادي بحجية الامر بالاخذ به بل هم عليهم السلام صلوات الله عليهم
نعاض الاخبار ونسبة البدعة والاختراع الى اولئك المشايخ الابدال كما لا يليق بانسبالة عند تعقيب
في حباله وكيف يجوز لهم ان يخترعوا من تلقاء انفسهم هذه البدعة الردية التي ردت بها اكثر
الاحاديث العلوية في اكثر المسائل الشرعية وانما هذه الاجماع المنقولة عن ارباب الردايا
كانت معمولا بها عندهم في زمان حضور انتم ثم تم تلقيبت منهم بالقبول عند مشايخ الغيبة الصغرى
فاجمعوا على ما اجمعوا عليه الى ان قال والاطلاع على مطابقة قولهم لقوله بالقرائن المعلومة من التبع
انتهى اقول راد بالمعاصر الشيخ يوسف بن الشيخ احمد البحراني واقول ايضا ان اجري الحكم في التلويح
كما اثبت في المتقدمين ثبت عليه حجية اجماعهم لانهم استدلوا بها كما استدلت المتقدمون
باجماعهم وانما فقد اثبت نسبة البدعة والاختراع الى هؤلاء الاعلام فيقال لصاحب المعاصرين
ثم قال ثم ما هو في صورة الاجماع في تلك الصور الاولى ان يرى فتوى الصدوقين والشيخين
والكليني والسيدي واضرابهم في حكم ولورثه نقلا ما بينا من طريقهم فاتفقوا ان لا يكون الا من
نص قاطع الثابت ان يرد الحديث ويترك في الاصول ولا موارض له فيجب العمل به لانه مجمع على قوله
الثالث ان يرد حديثا ويعمل باحدهما القديمة دون الثالث فيجب العمل به لان علمهم كاشف عن كون

الثاني وورد مورد الشقية اقول هل اجراء الامام بان هذا الخبر بخصوصه وورد مورد الشقية اقول هل
اجراء الامام بان هذا الخبر بخصوصه وورد مورد الشقية فان كان عندهم نص خاص في بيان ما ورد مورد
الشقية فكما قالوا وان كان عرفوه بقرينة عمل الفرقة مشاعرا انه انما يقولون للحاجة فما الفرق بين
الحالين نعم لا فرق بينهما الذي عيّن قال خبّتين في هذا ان اجاعات اصحاب الاثمة واجلها
الغنية الصغرى يقطع بكونها مطابقة لنقل اثمتهم وان الاجاعات التي ينقلها السيد والشيخ
انما هي اجاعاتهم وانما اجاعات مشايخ الغيبة الكبرى فلا تقيد المقطع بوصول نص اليهم لانهم في الله
عنهم قد تعلمون بدلالة الحنية ويعتقدون ما ليس بدليل دليلا وقد يفكرون عن المعارض وعن المرجح
وعن وجه الجمع فاجاعهم لا يوجب تقطع الواقعة النص مثل اجاع خواص الاثمة الذين جازوا شرف
المشاهدة وعلموا عرف اثمتهم بالمساخفة واصحاب الغيبة الصغرى شاهدوا من شاهد هذا الامام وحله
وكيلا نرد عليه التوقيعات فهم ايضا يعرفون عرف اثمتهم وهو بعد من الخطأ من المتأخرين بكثير
اقول وقوله وانما اجاعات مشايخ الغيبة الكبرى الخ كقوله السابق في التهافت وفيما يلزمه لان قوله
ولا يفيد المقطع بوصول نص اليهم عطفه عما قبله لانهم لا يقولون الاجاع الا من المنقلبين او عن السيد
والشيخ السابقين عن المتقدمين فلم يكن له على اجاعاتهم منقوله وانما ان كانت غير منقولة فلا شك
انهم لا يدعون الاجاع في مقابلة اتفاق المتقدمين بل ان يكون في وفاقهم الا انهم لم يصرحوا
بالاجاع وهو لا لما دللت لهم القرائن على دخول قول الامام في متن ما وصل اليهم من المعروف من مذهب
المتقدمين صرحوا بالاجاع وادعوه او فيما اختلفوا فيه وهو يعلم انهم لا يختلفون الا اختلاف الاجاع
وكل بض ما ذا ظهر للمتأخرين بالقرائن التي وصلت اليهم كان فرض احدي الطائفتين او عدوها
الى قول الآخر او هجران قولها حتى يترك من بعدهم ذلك القول او يظروا في الدلائل حتى ظهر لهم المقطع
بصحة احدهما بحيث علموا ان قول الامام الذي هو مذهبهم هو هذا لا ذلك ادعى الاجاع والبقاء
ان الطائفتين من المتقدمين انما استند كل منهما الى بعض صحيح عنده بحيث لا يشك في انه الحق من
ابن حجر لمن تأخر عنهم يبين انه مذهب الامام والذين شاهدوه لم يظهر لهم الا بقول ان من

ان حكم الله واحد وان احدى الطائفتين محطته ولا مئة منهم اطباء النفوس بانهم اقد تكلموا في
 الوقت الذي وقع فيه الخلاف كان المصلحة فيه ذلك ولا يحسن الاجتماع لاحد الاسباب التي ^{اشترط}
 اليها سابقا لانه هو الذي خالف بينهم ليسلموا ثم يجمع بينهم اذا مال العذر وفي وقت المتأخرين
 علمه نوال العذر بسبب لهم الاجتماع كما هو الواقع لانه وان كان غائبا عن اعينهم فان يكون في قلوبهم
 وقد عرفت النصوص عنهم عليهم السلام انهم يتفقون بحجة كما ينفع الناس بالتمسك اذا غلبتها التماس
 بمعنى ان التمسك اذا كانت موجودة الا انها مغيبة تحت السحاب ينتفع الناس بضيائها ويسعون في
 امور معاشهم كذلك عليها السلام وجوده وان كان مستترا فان نور وجوده وبركة دعائه واستدراجه في
 قلوب اوليائه في كل حين يجمع بهم على الصواب ولا يرتفع الحق من اهله ناذ احكم على ان المتقدمين
 لا يقولون الا بالنظر الى ما على ما قرنا ان المتأخرين يكون اجماعهم مستندا الى النقص لان المتأخرين
 كما ذكرنا لا يجمعون في مقابلة اتفاق المتقدمين بل اتما في وفاقهم او عند اختلافهم ومن تذكر تفصيلي
 هذا ونظر في كتبهم ومذاهبهم ظهر له ما قلت وانما قلت من تذكر تفصيلي لان في الناطقين من تقع
 في نفس الشبهة فيظهر ما حفظها في مختلف الطرق وفيقوتها بطلانها من التحقيق ويلزمه ايضا
 ان ادلتهم في ذلك لا تكون حجة بل هي قطعية ولا يلزمها ما حكينا به من حجة الاجماع المنقول بخبر
 الواحد فانه حتى لما ذكرنا سابقا من ان الظن انما هو في نفس الاجماع لا في حجة ولا لانه اذا لم يكن ارجح
 تعين المصير اليها ثم العين لانا قد بينا انه لا يثبت نفس الاجماع الا بما يثبت به حجة جزا الواحد
 حصل في نقل الاجماع ما ثبت به حجة جزا الواحد لا من غير قول نعم من لو غير حجة جزا الواحد لم
 عنده الاجماع المنقول بخبر الواحد وايضا الظن المعبر حجة الشارع في احكام الفقه امانة حكمه وقا
 لتكليفه اذا لم يحصل اليقين كما في باب السهو والدعوى المظنونة والوقوف والشهادات وغيرها
 وهذا كثيرا ما يقولون الفقهاء صواب الله عليهم المرء متعبد بنصه ولقد اجزى من ان يقبله ويخبر
 عن بعض اهل العلم والمطالعين على الاخبار انه متن وحديث عن النبي وانه مرواة ابن ابي عمير
 الاحصاء في عوالي اللآلي الا ان تتبعته كثيرا منه فلم اعرف عليه وبالحيلة قال العمل بالظن اذا لم تحصل ^{المعنى}

تألا ينبغي ان يتوقف فيه قوله وعلموا عرفوا ائمتهم ^{سريفا} مثل ما قبله فان المتأخرين عرفوا كذلك
من تقدمهم وبما وصل اليهم منهم من البيان فقد جازوا علم من قبلهم وبنائة كما قلنا سابقا وقوله
واصحاب الغيبة الصغرى شاهدوا من شاهد الكهنة ^{كذلك} لانه ان كان لقاء من لقي كافيانا ^{فرق}
بينهم والاولا الا ان يقال ان الاصحاب الغيبة الكبرى ليسوا ممن يعتبر قولهم معرفتهم ^{لعلم} وعدم ثقتهم
فنيق طرح الكلام قال ^ن والحاصل ان الاجماعا المنقولة في كتب المتأخرين ان ذلك القرائن على
بان كانت على حكم ضروري البتة كوجوب الحسن الصلوة او وافقت إحدى الثلاث المذكورة
اقول يريد بالثلاث عامر في كلامه وهو اجماع المسالين وجماع الفرق وجماع الموافق للمصوص
المستوات قال فهو حق وان كانت نقلا عن القدماء ولم يكن هناك مخالف في حجة ايضا ومع وجود
المخالف ينظر فيها وكثيرا ما ترى من المتأخرين من يحكي بعضهم بعضا في نقل الاجماع وينقلون خلافة
ومن عقلاهم انهم يارضون الجرح باجماعهم الذي يدعون به مع ان نسبة الاجماع الى قول المعصوم اجالية
ونسبة الجرح الى قول المعصوم تفصيلية وبهذا يكون بعيدا ان قيل نسبة الجرح اليه في ضمن الاجماع
قطعية ولا في ضمن طينة اجيب بان هذا انما يصح لو قطع باشمال الاجماع على قول المعصوم وقد عرفت
ان اجماعهم مجرد دعوى ولم تثبت مع المخالف نقلا او قسوى ولو استندت الى نص يظهر لتوفر الدواعي
على نقله ولو صحت لزم تقسيم المخالف وهم لا يقولون به فبين من هذا ان اجماعات المتأخرين
غير ثابتة على الوجه المعبر عند الامامية فيبغى الاعراض عما لم يثبت منها والعمل بالنص الثابت اقول
ما ذكره في اجماعات المتأخرين جار في اجماعات المتقدمين لانا نقول وهو ايضا يقول به ان كانت
اجماعا المتقدمين على حكم ضروري البتة كوجوب الحسن الصلوات او فقت إحدى الثلاث المذكورة
هو حق وان كانت نقلا عن قبلهم كما في حق اصحاب الغيبة الصغرى والسيد والشيخ الذين
قل منها ولم يكن هناك مخالف في حجة ايضا ومع وجود المخالف ينظر فيها ايضا عند النقل
والقده بالقدرة وانما كثيرا ما يحكي ترى من المتأخرين الجرح فهو جار فيهم سبق هذا الشيخ والسيد
ومن عناصرها يفعلون كذلك حرفا بحرف بل ذكر هو قد ذكر ان السيد قد نقل الاجماع في شعره

ولا قائل بها غيره واعتذاره عن السيد بان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود جاز في المتأخرين بالظن
الاولى وجها لا ولوية ان غير قوله في المتقدمين لا يكاد يحق نقله من بخلاف المتأخرين لكثرة
قوله ومن غفلاتهم الخ غلط لان هذا في الحقيقة من انتباهاتهم وكما لا تذكرهم لان الجبر ان كان
جزا حاد فلا ريب في انه لا يصادم الاجماع بقول مطلق لقطعنة الاجماع وطنية الجزاء لا يقابل اليقين
بالشك والظن اذا قابل اليقين كان شكاً كما في صحيحة فزان عن الصادق ع كما في باب الرجل يصلي
في ثوب فيه نجاسة قبل ان يعلم من كتاب الاستبصار فمعارض الاجماع القول بجز الواحد جبراً
واعتمدت فيها الشروط قبل ان يحكم جز الواحد الحق انه حرج مقدم على جز الواحد لقطعنة دلالة
وطنية دلالة جز الواحد ما لم يكن مقولاً بالمحصل الخاص كما مر والا فهو كجز الواحد لا مكان قيام
غير المحصل بكسر الصادق ولا خط ما سبق وقوله ان نسبة الاجماع الى قول المعصوم اجمالية ونسبة الجبر الى
قول المعصوم تفصيلية ليس بشئ واي حال مع القطع بان هذا قول المعصوم وان هذا المعنى
هو مراده واي تفصيل بالنسبة الى الجبر مع عدم القطع بان هذا قوله ع ولو فرض ثبوت القطع لوجب
القطع بالمعنى المراد منه لاحتمال ارادة احد المعاني المحتملة المشار اليها سابقاً وقوله في الجواب انما يصح
قطع باشتغال الاجماع على قول المعصوم ع مردود بان لم يحقق الاجماع الا بذلك ولا يدعون الاجماع
الا اذا قطع بقول قول المعصوم ع والا فلا الامحاز كما يطلق بعضهم الاجماع على مجرد الشهادة مجازاً
لثبوت الدليل لا لكونه اجماعاً حقيقة الاعلى التحو الذي قرئنا سابقاً وليس اجماعاً لهم مجرد دعوى
كما زعم بل هي جارية على ما ينبغي وعدم معرفة بعض مرادهم ليس وارداً علينا وقد استندت الى نص
ظاهر ولكنه لا يعرفه ولا يعرف ظهوره الا ان كان من اهل الاستنباط لا استصحاب وقد ثبت
مع وجود المخالف كما وقعت على ما يقوله هو في السيد في الشرح المسائل مع عدم الموافقة ولا يلزم
من صحتها تفسيق المخالف كما كان ذلك في المتقدمين ما لم يكن الخلاف بعد استقرار المدعى
على قول او قولين بحيث دل الدليل على انحصار الحق فيهما او بعدم وجود مخالف على الحقيقة
في آيات من الآيات فان الاجماع عندهم كذلك يدعى مع وجود المخالف ولا يلزم تفسيقه عند

كما في بائنا اخذت من باب التسليم وسلك قوله فبين الحق مردود بما ذكرنا غير من فاقول فبين
 من هذا الذي ذكرناه هنا وسابقا ان كل اجماعا المتأخرين ثابت على الوجه المعبر في الاجماع عند
 من انه كما شق من قول المصوم لا انه عبارة عن الاتفاق كما هو مذهب المخالفين وقوله
 فينبغي الحق جوابه فينبغي التماثل والانتباه والانعصاف قال في الرابع في بيان ان السيد والشيخ
 انما ينقلان اجماعات من تقدم عليهما من اصحاب الائمة ما ومن اصحاب الغيبة الصغرى وذلك اما ان
 يكون بطريق النقل اليهم عن شايعهم خلفا عن سلف او بطريق الاستفراء لمصنفاتهم وذلك امر
 في زمانها لان تلك الاصول التي عليها المعول في الزمان الاول اكثرها موجود في زمانها مشهور في
 وقتها اشتراك كتب فقهها ثنائيا ومذاهبها رباعيا تعرف من رواياتهم فيها ان لو كان فسادهم مودعة
 في كتبهم ومستند اجماعاتهم ومشهوراتهم موجودة في تلك الاصول جالدا مع السيد والشيخ عليهما
 السلف فذموا بالاجماع من نقله الاخبار على العمل بذلك الحكم لا ريب في وجوب العمل به لتزويجهم من
 الفتوى غير جاكورية الامام بل اصولهم لا توجد فيها فتاويهم على ما قيل وانما هي اجاز محضه على الظاهر
 وغاية الامرات مذاهبتهم تعرف من اجازهم فاذا كنا نعمل بخبر الواحد منهم فكيف لا نعمل بخبر الواحد
 منهم فكيف لا نعمل بالخبر المجمع عليه عندهم لو المشهور بينهم ولو فرض ان الاستفراء الذي افاد الاجماع
 حصل لهما من تتبع كتب الاصول والفروع ليردوا الاجماع الاقوة اقوى اعتماده على نقل السيد
 والشيخ لاجماعات اصحاب الائمة الاقوة اقوى اعتماده على نقل السيد والشيخ لاجماعات اصحاب
 الائمة وواصحاب الغيبة الصغرى نقلها عن شايعهم خلفا عن سلف والاستفراء كتبهم وذلك
 لوجود الاصول التي عليها المعول ومذاهب اربابها معروفة من رواياتهم يوجب عليه ان يعتمد على نقل
 المتأخرين الا ان يحكم بفسادهم فبين لبائهم او يحكم بجهلهم وعدم معرفتهم وذلك لان ما نقله
 الشيخ والسيد وادعاه في كتبهما ان كان حقا فانقله المتأخرون عنه احق لانها لو ينقل عن المتقدمين
 الا ما صح لدهما ولو ينقل المتأخرون عنها الا ذلك لان كتبهما ومذاهبهما معروفة عندهم وان كان
 هو لاء بالواسطة بينهما ايضا بالواسطة وان كان فانقله المتأخرون باطلا فانما نقلوا احكامها ومذاهبها

وما فتح عندها خلا فرفق بينهما في كل حال إلا أن يلحق على المتأخرين كما هو شأنه عفى الله عنه في التعريض
بهم حيث يقول في حق نقل الأخبار لتزعمهم عن الفتوى خير ما يحكم به الأمام وبالجملة فالغارق بكاتب
إلا أن يلتجأ إلى الوقعة قال ثم لو فرض أنهما يتفادان الإجماع من تتبع كتب الفروع مثل كتاب ابن الجوزي
وكتاب ابن عثيل وغيرهما أن صلبا ثالث قبل الشيخين لهم أن يكونا معلومين لغيرهما من أصحاب
كتب الفتوى وهما بمنزلة من ذلك شأن الشيخ إنما يفتي بالرواية وإن صحت في الأصول النحوي الذي ذكرنا
والسيد إنما يعمل بالروايات القطعية دون غيرها أقول إنما قرره في ابن أبي عثيل وابن الجوزي وهو خلاف
ما هما عليه فإن من تتبع كتب أصحاب وكتبها وجد أنها غالباً إنما يقولون بالرواية حتى لا يكاد يبق
لها قول إلا والنصر في الظاهر مساعد عليه فلو كان كما يقول من أن المداد على مجرد الأخذ من الرواية
لكان عنده أن الأخذ بقولهما والتقل لمذاهبيهما أولى من مذاهب الفضل بن شاذان ويونس بن
عبد الرحمن ولكن لما كان طريقهما في نقد الأخبار غير طريقة المتأخرين اختلفت أقوالهما وكانا في كثير
من الفتوى كمذاهب العامة لجوردها على الروايات وإن كانا لا يوردان متون الأخبار إلا ترى أن
ابن أبي عثيل في كتابه يقول أن حكم المسئلة الفلانية مثلاً عند آل الرسول كذا لو ابن الجوزي لا تكلم
بجحد قوله إلا من نص وأما السيد للرقن فإنه هو صاحب التفاريع التي لا يكاد في كثير منها تدل
عليه الأخبار ولا تشير إليه إلا على النحو الذي ذكره المتأخرون وأبعد مثل مسألة الورد في حكم النجاسة
فإنه قال ما من إلا عرفتها أصحابنا ولا قولاً صريحاً والشافعي يفرق بين ورود الماء على النجاسة
ورودها عليه إلى أن قال ويقتوى في نفسه عاجلاً إلى أن يقع التأمل لذلك صحة ما ذهب إليه الشافعي
والشيخ زعم في المبسوط بل في غير النهاية من كتب ذكر فروعاً لا يكاد يوجد عليها دليل بعبارة ولا إشارة
ولا عموم ولا خلاف ولا على النحو الذي ذكره المتأخرون شكر الله سبحانه الذين وقع منهم هذا
قال من سلك مسلكهم لا يكاد بل لا توجد مسألة من فروعهم إلا ولها دليل في الكتاب والسنة من
عموم يشملها إطلاقاً يتناولها إلا يقال أن الشيخ زعم أن وضع المبسوط هكذا لما قيل له إن الجمهور
لهم فروع عن المسائل وأنهم معاشرة الشيعة ليست لكم تلك الفروع وليس عندكم كتاب مبسوط

وإنما أغلب ما عندكم مسائل أو مثلها فمصنف كتاب المسوطة مجازاة للعامة وأغلب خروجها عن العلم
 لأنه وقع منه على سبيل الحكم والفتوى لأننا نقول إن كلامه في أول المسوطة يال ذلك لأنه قال
 في قوله إن عمل كتابا في الفروع خاصة بخصاف إلى كتاب النهاية ويجمع معه يكون كلاما كافيا في جميع
 ما يحتاج إليه إلى أن قال فعدلت إلى عمل كتاب يشتمل على عدد الكتب وجميع كتب الفقه التي فضلها
 الفقهاء إلى أن قال وأقول ما عذري فيه على ما يقتضيه مذهبنا وتوجه أصولنا بعد أن أذكر جميع أصول
 المسائل وإذا كانت المسئلة أو الفروع ظاهرة أو خفية في مجموع الفتاوى إلى أن قال ولا يخفى وإذا كانت المسئلة
 أو الفروع مما فيه إحوال العلماء وذكر وبيئت عليها والعلم بها والعلم بها والعلم بها والعلم بها والعلم بها
 وحسب القياس أن هذا الكلام دليل على اعتدائه على ما فيه مع أن أكثر فروعهم لا دليل عليها ظاهر أو قوله
 فإن الشيخ إنما يفني بالرواية وإن صنف في الأصول يرد قول الشيخ وفعله في كتبه خصوصاً وكلاً
 في قوله والسيد بالطريق الأولى كما سمعت وحياتي فإن كان ما حكاه به فالمراد فيه نص مقبول لأنه
 يرجع إلى النص فالمتأخرون كذلك لأن كان بحسن الظن فيهما بأنهما لا يحكيان إلا بالنص ولكن لم يصل
 إليها فذلك المتأخرون على أن السيد صرح في مسألة الورد فعدم النص ولكن الأولى لهذا الشيخ
 أن يقول ما قيل من المتأخرين حقاً ولا يبالغوا في التسليم قال والعجب من بعض معاصرينا يزعم أنهما مقلدان
 إجماعاً علماء زمانهما وهو سهو ظاهر وكيف يمكنهما معرفة إجماع واحد على مسألة واحدة بل مشهور
 واحد بينهم وهم متفرقون شرق الأرض وغربها بل لو أرادوا معرفة مشهورات بلد واحد لو سألوا
 لها ذلك نعم يمكنها إلا بالإجماع على إجماع من قبلها بطريق النقل أو بطريق الاستقراء وكلا الطريقين
 مفقودان في إجماعات أهل زماننا هذا أو قولكم التوسط لا أفراط ولا تفريط لأن السيد والشيخ
 ينقلان إجماعات من قبلهما كما يقول بالطريقين وينقلان إجماع أهل زماننا بالاستقراء وبالاستماع
 كما مر القول عن العلامة على أنه مقلدنا بالاستقراء فكما مر في بحث الإجماع المحصل ويكون الإجماع
 محتاجاً إما أو خاصاً كما فضل سابقاً وكذا بالشامع ولا امتناع فيه ولا بعداً ثم يروى بعيداً ورواه
 قريباً وراجعاً ما مر وما حكاه بالاستماع فيبدأ على أنه لا يمكن معرفة دخول قول الحق في الاستماع إلا بالاحاطة

على الجميع وهذا ما اشبهه بقول الجمهور الذين لا يثبت عندهم الإجماع إلا بالاتفاق وأما بعض
الشعبة الذين يقولون يمكن اثباته في اثنين إذا علم أن أحدهما الإمام فلا يصعب عليهم ذلك
عنه وإنما المدار على العلوية بمذهب الحجة تذييل علم أن هذا الشيخ المثار إليه ذكر في محله
جميع المخالف في حجة الإجماع واجب عما وجب أن يحضرها وأضيف إليها ما نسخ بالبال ما يكون حجة
على من ضمن في الإجماع قال في المخالف في حجة الإجماع اعتراضات لا بأس بإيرادها والكوابل عنها
منها أن السيد نقل الإجماع في تسع مسائل ولا قائل بها غيره والكوابل أن عدم وجدان القائل بها
من قدمائنا لا يدل على عدم وجود القائل بها منهم وأما عدم وجود قائل بها من المتأخرين فغير
بالإجماع لأن المتأخرين من الشيخ لم يكن لهم حجة في العمل بغير قول الشيخ لأنهم أما مقلدون له أو قالوا
عنه على ما قيل فاقول السيد التي لم يقل بها الشيخ حارت لمكونة وإن كانت من قبله مشهورة وبعل هذه
المسائل التسع منها ما استوفى المتأخرون على حكم لم يقل بها أحد من المتقدمين كما قيل به أيضا ومن ثم
كانت إجماعاتهم تجوز عنها القول قد قدمنا ثبوتها ينبغي أن يحجب الإجماع على سائر التكالييف التي
بها قام النظام أن يراجها ويتفهمها ولذا ذكر من مثله كلمات فنقول اعلم أن العلم هو الذي يقوم به النظام
وعليه دارت الأفعال وهو الماء الذي جعل الله منه كل شيء حيا وهذا ظاهر لكنه لا يقوم ويتحقق إلا
بالعمل قال في العلم يمتنع بالعمل فإن أجابه وألا ارتحل ولا جل ما ذكر قال لا يزال طائفة من امتي على
الحق حتى يقوم الساعة فإذا كان قول في الفرقة المحقة ولم تكن له مخالف علم أنه حكم الله ولا يجوز أن يكون
بالحال إلا بوجوده في مقابلة قائل مصيب للحق لئلا تجمع الفرقة المحقة على الباطل ويرتفع الحق فيسقط
النظام لا ارتفاع العلم الذي هو حقيقة كل شيء وإذا كان قول ثم انقطع وارتفع دل انقطاعه على بطلان
على وجود قائل بالحق لئلا وجدناه انقطع والنظام قائم والأفعال مستندة في معرفة حقيقة النظام وهو العلم
فرض المسئلة هو ألا يكون قول مسكوت عن خلافه لا ببيان ولا بإشارة ولا علما ولا عملا ألا وهو
فإن كان باطلا في نفس الأمر فلا يسلكت عنه ولا حظ بيان هذا في بحث الإجماع استكون في قول السيد في هذه
التسع أن كانت حقا فلا بد من قائل بها قبله إلا أن يكون في واقعة متجددة لم تقع قبل ولا بد من قائل

لأنه يرتفع الحق إلا أن يرتفع عليها نسخ ولا فتح ظهر في سلطان الولاية لأن الشيخ محقق إسماعيل
الشيرازي ومن الشيخ المدعي عليها الإجماع ولم يقل بما قال حاكم بحجج صحيح الدين عندنا تكبير على ما
في الانتصار وبيان هكذا وما انفردت به الإمامية القول بوجوب دفع الدين في كل تكبيرات
الصلوة ويجعل إرادته المعنى التعويذ الوجوب وهو الشكوت ويجعل إرادة الإجماع بل فيهم من قال
بذلك وإن كان واجدا لم يقل بذلك أحد من الجماعة وهذا لا يدل على الإجماع ولا على الحقيقة والجملة
والقول المصريح بالكل وقوله كونه ناسا عدم وجود القائل بخاص من المتأخرين فغير مغر بالاجماع يريد به أنه
لم يقل بذلك أحد من المتأخرين بظاهره الحزم بعد القائل فحق نقول له مناقضة من أين أمكنك العلم
القائل بمرح أن انتشار العلماء في زمانك أشد من أمثالهم في زمن العلامة الشهيد الأول فإذا كان يمكن
العلم بعد القائل الذي هو من قبل شهادة الشيخ أمكن من قبله العلم بقول القائل والإجماع على ما
يتحقق به الإجماع بالطريق الأول وأما قوله في مغر بالاجماع لا تأقرنا أنه إذا انقطع القول بتبين فساد
فأول ما يقل به قائل من المتأخرين ولو يكن الحكم منسوخا بتبين بطلانه لأن الحق لا يرتفع عن الفرق المحقة
وقوله معللا لأن المتأخرين من الشيخ الخليل وهو يشير إلى ما ذكره الشهيد الثاني في دراية في العمل بخبر الواحد
فالحل بمضمون الخبر الضعيف على وجه غير معقولة ليس بمحقق وإنما على الشيخ بمضمونه في كتب الفقيه جاد
من بعد من الفقهاء وأما من هم عليه الأكثر فعليدا إلا أن شذوذا منهم ولو يكن منهم من يفسر الحديث وينقب
عن الأدلة بنفسه سوى الشيخ المحقق إن أمر ليس وذلك لأن الخبر الواحد مطلقا في المتأخرين
بعد ذلك ووجدوا الشيخ ومن تبعه قد عملوا بمضمون ذلك الخبر الضعيف لأمر ما رواه في ذلك عمل إمامه
يعتد بهم فيه ففسر العمل به مشهورا وحلوا هذه الشهرة جارية لعنفه ولو تأمل المنصف وصرح المنقب
بوجد مرجع ذلك كله إلى الشيخ ومثل هذه الشهرة لا يلقى في خبر الخبر الضعيف ومن هنا يظهر الفرق بينه
وبين شيوخه فتدعى المناقبين بأخبار أصحابهم فإنهم كانوا أكثرين في إقطار الأرض من أول زمانهم
ولم يزلوا في ازدياد ونحن الخلق على أصل هذه القاعدة التي يقيها وتحققها من غير تقليد الشيخ الفاضل
المحقق سيد الدين محمود الحلي والشهد رضي الدين طابوس وجماعة قال الشهيد في كتابه النجاة

لثمة للمجتازين حديث الصحاح ودرام بن أبي فراس قدس الله روحه حدثنا المختص حديثه أنه لم يرد
الإسلامية مفتحة على التحقيق بل كلام حال وقال الشهيد والآن فقد ظهر أن الذي يفتني به ويكاف
منه على سبيل ما حفظه من كلام العلماء المتقدمين انتهى وقد كشفت لك بذلك بعض أحوال وبقوا الباق
في أحوال وإنما ينبغي لهذا المقال من عرف الرجال بالحق ويحكم من عرفنا الحق بالرجال انتهى أقول لفتنا
نقلت هذا بتمامه وليس هذه الرسالة معصية بل الإشارة إلى الشرح إليه في تحفته ولا يشهد به في كلام
العلماء صحتة هذا الكلام وهو أن الذي قلت عليه الأخبار المتواترة معاني الأرض لا تخلو من جهة عدم
التكليف وأنه مسدود للفرقة المحقة كما ذكرنا آنفاً وأنا يكلفون بليل العلم ولا سبيل لنا إليه من غير جهة الحق
إلا آثار أهل العصمة وهم سواد في قرطاس واثار وسائطهم سواد في بياض في كتبهم واثارهم واثار
وسائط الأئمة وسائطهم فإذا بذل المكلف بمعرفة أحكام الشريعة حده واستخرج ما
منه فمما ثاب أهل العصمة واثار وسائطهم يعرف ما اتفقوا على صحته وعلى قبوله أو اختلفوا فيه أو
على رده والحجة بين أظهرنا في الشيعة بالشهادة وإن غاب بحجبه فهو حاضر بنوره وببركته فلا بد أن
يصيب ما يخرج عن التقصير فيما كلف به لنفسه ولفظه عليهم وليس عليه أكثر من هذا بأن ينبغي نفعاً
في الأرض أو سما في السماء في آية وليس له أن يخرج ما اتفق عليه الفرقة المحقة وينفرد بالقول بأن
من شذمت عن الآثار وفيما اختلفوا فيه لا بد أن يكون قولهم موافقاً لغير واحد منهم في كل مسألة من
الحجج منها لما قلنا سابقاً فلا يضر من أني بعد الشرح أن يوافقوا أو يخالفوا إذا سلك سبيل ربه كما قلنا فافهم
الشهيد ونقله لهذا الكلام مدخل لا وجه له وإن أبا إلا أن يكون له وجه فهذا شرح اللمعة له و
المالك مشكونة بعبارة الدرس والقواعد وغيرها نقل المسطرة ولقد تتبعنا كثيراً من كلامه
ووجدنا كلامه غيره أيضاً ولو اعترض عليه كما اعترض على غيره ولقد اعترض على غيره بعض الناس حال
فاستدبره وعنه بمثل هذا الجواب فجاوبه بنفسه جواباً عن اعترض عليهم بل الوكيل بأننا أكثر
ملازمة له بعد الآن غيره لو اعترض بما يلزمه وهو مع ذلك فنفرد وسعة دائرته وشدة تقبيل الآيات
في شرح اللمعة فإنه أفنى في موضع فيها وجود النقص مع وجوده كما في حكاية الأذان وكما في موضع عقد

ذات العمل هل تحرم ام لا فانه نفى وجود النص فيها والنجح في عقد كهابا في الاستبصار قال انا
ان الرجل يتزوج بالبرقة ثم علم بعد ما دخل بها ان لها نكاحا فان قال ان يقول لولا انه يقتصر
على كلام بعض المصنفين لوقلهم من غير حاجة لادلة المسئلة في مطاها فان مطاها الكتاب والنية
والحجة منها من دليل عقل او اجماع كوساكر وهو النص في عقد مواضع كلها وجود فيها المعبر المعول به
حتى منه فانه في الكتاب المذكور ذكر فيها جميعا واخبارها كذا في العقد الرجعية والنص وجود
ونفاه ولكن لا تحمله على ما حل عليه الا حجة بل نقول لعلنا لو اعتمدنا على الدليل لضعف سند وابطال
فلا شك ان يجري على اكثر من كل من نظر في الامور ما سمعت من النظر الى مشر الكا ليف والاولى بكل
احد انه كما يخالفان يلام لا يلوم كما في قوله نعم وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريرة ضالة خافوا
فليتقوا الله واسبقوا له ولا سيدنا فاعلموا شكر الله عليهم وهو منهم اجل شان من ان يكونوا مقلدين
فيما تحلوا ولكن ورد في الحديث عنهم عليهم السلام لو علم الناس كيف خلق الله هذا الخلق لولم احد احدا
وذلك من الشاعر حيث يقول اذ كنت تعلم كلما علم الوري طرا لكنت صديق كل العالم لكن حملت
فصرت تحب كل من لا يحوى غيره هو الشيعي العالم اللهم اغفر لي ولا تراخذنا بآسئ عملنا اللهم
اغفر لنا ولا اخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم
ونقول قول سيد الدين احمدي انه لم يبق الا ما سبقت منفي على التحقيق انما كلام ليس بشئ بل
كل العلماء المعروفين مفتون على التحقيق وان حكوا الفاظهم من قبلهم فما شاؤهم ان يكونوا فذلهم فهو
شئ ولكن العبارات الفاظ اهل الاصطلاح فيسهل التضييق بها والتفهم والتأليف ولا بأس بذلك ولو
كانوا حاكين عن قبلهم لما جازت فذلهم ولا خذ عنهم لانهم ليسوا باهل ولا تعلم عن قبلهم لانهم
اموات ولذا مات العالم مات علمه بقوله الطرزا الى رجل هذا التكليف جاز كل مكلف ان ينظر الى
رجل من عصره فيكتشفه وقول على كذا في موت العلم بموت حامله فاذا كان الحال هذه وجب على
الحجة ان يخرج والا يرفع التكليف لئلا يبلوهم الحال فلما لم يظهر والتكليف باق اتفاقا عرفنا
انه قد اقرهم على ذلك وهم مفتون على الكيفية ولا يصح ان ينسب اليه نقص فيما يراد منه لانه

إنما قيل في الأرض خليفة كماله أن ما لم يسنون ردهم وإن نقصوا أئمة لهم على أن من بعد الشيخ وحده
 ما بين قائل بقوله حيث ساعد الدليل جهن مخالفت له نافع لكلامه وفي الحقيفة لو يتبع الشيخ
 منهم أحد ولو يوافقه منهم أحد ولم يخالفوا عما قولهم دأب مدرك الدليل ليس الحق محصورا في
 خلاصة ولا عفاة ونرجع إلى كلام الشيخ محمد في تجنبه فقوله أنه فاقول السيد التي لو يقل بها الشيخ
 صارت مبحرة وإن كانت من قبله مشهورة وعمل هذه المسائل التسع منها مثل أقواله السابقة في
 عدم الاستقامة لأن التي هجرت فلم يقل بها أحد انقضت وقد دل الدليل على بطلان المنقطع فيكون
 عدم القائل بها دليلا على بطلان ذلك الإجماع فيكون السيد إنما دعى الإجماع المحقق الخاص وهو كما مر ليس
 بواجب الحجية على غير محققه ولا بد من الدوام فذهب عن السيد في الإجماع حق في حقه وإن كان باطلا في نفسه
 الأمر بمخبر أن دخول قول المعصوم في جملة من اعتبر قولهم السيدتان يكون دخولا حكما في واقعته وإنه قائل
 بأقرب الأحكام إلى الحكم الواقعي حتى لا يوافقه لا يقال إن هذا الوجه قول بالشيخ وليس بجواب بعد انقطاع
 الوحي وقد نفع حكم ظاهر الشيعة لأننا نقول إن ذلك لا يجري على ما يعرف لأن أخبارهم وأفعالهم ^{مقتضى}
 لما استقر من السنة النبوية على سائرها أفضل الصلوة والسلام وإنما يجري على ما يخفى ولا يظهر أثره إلا
 في اختلاف الفرق المحقة في مشهوراتهم وأجماعاتهم المتبدلة والمتعاقبة على اختلاف الأزمان فقد
 يكون المشهور في العصر الأول غير مشهور في العصر الثاني بان تنعكس الشهرة أو تنقرض أحدهما إذا دل
 الدليل على حجيتها كما مر وقد يكون في الأول والثاني سواء أو شتران في وقت بحيث يحصل من كل منهما
 قرينة الظن وبعبارة التوقف ثم يحصل الترجيح وديما كانت واحدة وديما كانت أجماعات كتابها إذا
 دل الدليل على انحصار الحق فيها وديما كانت أجماعاتها وبالحجة فالأصل في التكليف في جميع الأحكام الحكم
 الرضوي هذا في القدر الذي لم يمتنع في حكم القضاء ^{الرئيسي} على نحو ما قيل في الرضوع عام والموضع له خاص
 لأن السبب فعل والفعل مقدم على الأفعال الذي هو لا فتضاء نعم قد يتأخر ظاهر اثر السبب عن اثر ^{السبب}
 لتوقف الاحساس عليه وبالحجة فيكون الشيخ فيما يخفى بحيث لا تناط به أحكام وأثمانا بوجه أحكام
 وأثمانا بما يظهر لأن فرضنا في معرفة الأحكام واستنباطها أن تجري كما أمرنا به على ما جرى علماء ^{الفرقة}

عليه والحدول عند عدول إلى الباطل لما قلنا من استقامة النظام عليه وعدم ارتفاع الحق عن أهله ولو كان ما
العلماء شكر الله سبحانه بما جادوا لبطل النظام لارتفاع العلم أو يجب على المستقر عليه السلم الخروج وأما ما
يخفى فليس علينا تدبير ولا سيرة إلا لتفان إلى مفسد مبدئ بعض الأحكام عليه لا يفي معرفة ما
على معرفة مثل ذلك فلو عشفاء لما في الصدور من هذا كان هذا التبع المدعوى لما لم يكن له سبل إلى معرفة
ولو سبل الحقيقة العلماء قال ما قال زعمنا من تعذر الله برحمته أنه عرفت الحال وهو مقرون بالتميز وليس
لكذلك لا يقال ككل بدعي وصلا بليلا وليلى لا تقرهم بذلك لا ما نقول إذا انجست دموع من عيون
تبت من بكى من تبتا قوله وقدما اتفق المتأخرون على حكمه لو قيل به أحد من المتقدمين أخرج مودود بمنع
لأننا لا نسلم ذلك إلا في مسألة لو جرحها حكم في المتقدمين أو لم يستقر منها قول منهم فإن ذلك جائز بلا أسكال
وأما أن يكونوا متفقين على خلافه فمتفق عليه المتقدمون فدون تسليمه وتبنيته خرجنا الصادق ولما
قلنا أن إجماعات المتأخرين لا يجوز مخالفتها ولو كان الأمر كما توهم بخلافها كما يقول لكنه ممنوع قال
منها السيد لا يعتمد على المراسيل وإجماعه لا يخرج عنها لأن مستند إجماعه ما أحصر ولا استقرار
لأقوال العلماء وهذا مستعذر بحصيله أو نقل من الغير فيدخل في المراسيل فكيف يجوز لنا العمل بإجماع استل
أطرح صحاح الأخبار والجواب أنها إنما تكون من المراسيل إذا كانت على سبيل النقل من المتقدمين
سند منقطع والظاهر خلافه فإنه يدعى قطعيتها بل يدعى أن معظم الفقه عندنا معلوم بالضرورة فيكون
طريق معرفة الإجماع عندنا إنما هو العقل لا النقل كوجوب الصلوة والزكاة ونحو ذلك وجوبه بها مثل حرم
الصدقة بالخبر حيث يقول قال الأمام ثم كذا في باب السابغ بالخبر ما بذلك أقول في الاعتراض في
قوله وإجماعه لا يخرج عنها منع إذا لا نسلم ذلك ولا سيما على رأي من يشترط في النقل الإجماع الأبيداني
كما أن الظاهر أن الواقع كذلك وإن توهم خلافه فلا إرسال في أصلا شيء من إجماعه وأحصره إلا
بالقدر الذي يتبادر به المطلوب غير مستعذر كما مر والنقل يعتبر فيه الإجماع الأبيداني بمعنى أنه ينتهي
إليه فلا يكون شيء من مستندات إجماعه مرسل بل جرى في ذلك على أصله من عدم جواز العمل بخبر الواحد
وفي الجواب أن تعليله بقوله فإنه يدعى قطعيتها عليل إذ ليس كل من ادعى شيئا سلم له لأجل أنه يدعى ذلك

وقوله بل يدعى ان معظم العقدة عندنا بالضرورة تكون طريق معرفة الاجماع هذه انما هو العقل
لا النقل الخ مثل سابقه فان كان دعواه قطعية الاجماع مقبولة فدعوى المتأخرين قطعية الاجماع
مقبولة ان لا فرق وان كان لانه لا يقبل الا المتواترة ولا فعل باخبار الآحاد فلهذا قبلت اجماعاته
فمن تأخر عن الشيخ كابن ادرس لا يعمل باخبار الآحاد ويدعى قطعية اجماعاته بل معظم الفقه
كالتأخر فاجرب قبل تكون اجماعات ابن ادرس حجة فان قبلها هذا الشيخ فمن ينصني بكل ما قيل
لكنه لا يقبلها قال مرة ومنها ان اجماعاتهم تخالف صحاح الاخبار بالاصطلاح الجديد والجواب انه
لا يخرج في ذلك بعد ما عرفت ان منشأ اجماعاتهم انما هي صحاح الاخبار بالاصطلاح الاول وهم اعرف
من غيرهم والصحیح ما صححوه ولذا كان صحيحا بالاصطلاح الحادث والضعيف باضعفهم وان كان
صحيحا بالاصطلاح الحادث اقول مراد المعترض ان الاجماع اذا اعتبرت انما كانت حجة اذا ^{نقضت}
الخبر الصحيح واذا عارضها الخبر لم تكن حجة لان دلالة الاجماع على قول الامام وحكمه اجالية وذلك
الخبر على ذلك تفصيلية ولا ريب في تقديم المفضل على المجل وتري اكثر اجماعاتها عارضها الاجماع
الصحيحة على ما اضطلع عليه المتأخرون ستكون الاجماع باطلة في هذا الكلام مني على طريقة
اهل الاخبار والجواب يشهد على ظاهر ذلك ولا يسعدانده او رده وجواب عنه ولما على ما قرناه
فانها انما كانت حجة لاشتغالها على قول الحق بالصحيح الصريح الذي لا يحتمل غير ما تظهر منه اشتمال
قطعي لا يحتمل النقيض فاذا عارضها الخبر الصحيح كانت اولي بالعمل بمقتضاه لان الاجماع غير صحيح
صريح واجب الاتباع لان العمل بمقتضاه بخلافه خبر بانه وان كان صحيحا باعتبار سنده لكنه
لا يمنع النقيض الا في صحة الوجود ولا العمل ولا في الدلالة فلا يعارض الاجماع ولا يصح ما مر
وقوله في الجواب وهم اعرف من غيرهم بكثير والقيح ما صححوه بناء على طريقة لانه اعرض اعرض
عن الجواب بنحو ما قلنا من ان الاجماع الشرعيات صحيح من الخبر لانه لا يري ذلك الى ما قرئت
ان الصحيح ما صححوه المستفاد وانما الصحيح بالاصطلاح الجديد وليس بشيء ولا معتد به
على علم معرفة لطريقة المتقدمين على الحقيقة وان توهم ما توهم كثير من العلماء بيان ما

اشرفنا اليه من ان الاصطلاح الجديد محمول بهذا المتقدّمين في اكثر المسائل الا انه غير مدّون فلما
وقته المتأخرون شكروا الله سبحانه وعبّادوا عليهم وكذبوا بما لو تحيطوا بعلمه ومعنى البيان ان جهات ^{الترجيح}
للاخبار كثيرة ليست بمجرّد واحد وذلك انهم مرة يتخوّنون عند التعارض بمطابقة الخبر لعمل الفرقة
او الكتاب او المنة او خلاف العامة او لكثرته في الكتب الاصول او لشهرته او لصحة رويته
ورفقته فانهم كانوا يعتمدون على رواية مثل نذارة ومحمد بن مسلم وليث بن ابراهيم وريد بن
من اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم من متنا ما يصح عنهم ان ما صححت روايته عنهم بنقل
الثقات فقد اجمعوا على تصحيح رويته او العمل به ويظهر ذلك الثبات فان هذه القواعد والمنشآت
عالمية والمطرفة وفي غالب عمل يستعمل القدر والمشار ولا يستعمل المبرّد الا اذا اراد ان يستعمل ^{القديم}
والمشار وان اراد ان يعمل بلبا او سخيلا احتاج الى استعمال المطرفة كثيرا لكي انه في اغلب عمل لا يستعمل
المطرفة الا اذا احتاج الى السفينة فانه لا بد له منها الا جلد في المسير لا يخرج المطرفة عن كونها آلة
حيث يستغنى عنها كذلك المتقدم لما كانت الاصول موصىة بالامانة بين ظهرائهم كانت اغلب
حاجتهم اليهم هو الى الاصول المعروضة عليهم ، واذا احتاجوا الى تصحيح الاخبار يتوسلون الرواة ^{استعملوا}
ولهذا ترى اكثر الوثائق بالنظر عنهم ، لانهم يستلوفون احوال الرواة ليعتمدوا على رواياتهم في
الامانة ، لهم رجال لا يمدحون آخرين ويذمّون آخرين ويلعنون اقربا ما ولا يرايون ذلك الا تصحيح ^{رواياتهم}
وهذا ظاهر وفي رواية نذارة خذ بما يقول اعداها عندك واثقها في نفسك ومثلها رواية
عمر بن حنظلة المقبولة وغيرهما فان المتقدم كما يستعملون القرائن يستعملون هذا وهو من القرائن
المقبولة التي لا شك فيها وكيف يعرضون على المتأخرين في ذلك والمتقدمون يعملون به قال
الصدوق في كتاب الكفّال لاسبيل الى رتبة الاخبار متى صحح كل واحد وقال في باب الوصية في رتبة
وردت الاخبار الصحيحة بالاسناد القويّة وقال في آخر باب صوم التطوع في رتبة وما اخر صوم
العديد والشواب المذكور فيه لمن صلى فان شيخنا محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد كان لا يصححه
ويقول انه من طريق محمد بن موسى الهندي وكان غير ثقة وكلامه المصحح في ذلك الشيخ قدس الله روحه

ولو حكىكم لصيغته من الاخبار فهو عندنا متردد غير صحيح وفيه ايضا في باب هذا الوضوء بعد ان اورد
 حديثا في المسح على الخفين الى ان قال على ان الحديث في ذلك غير صحيح الاسناد وهو وكلاهما في
 خبر صوم الحذير اعني ان جميع الاخبار التي رواها عنه في ذلك الكتاب الذي هو عمدة وقد حكما
 شيخنا ان يصحها او صحها انما هو من جهة السند وغيره من العلماء المتقدمين مما يؤول به الكلام فان
 اجاز الصدوق هذه الطريقة لزمان يكون التصحيح من جهة السند صحيحا مقبولا ولا عيب على من وثقه
 وان منع من طريقة الصدوق في وقت قبله فانهم كلهم هكذا اذا احتاجوا الى ترجيح تصحيح السند وكلامه
 في العدة طاهر في هذا المعنى فان منع من هذه الطريقة سقط البحث قال في هذا ان الشيخ قد يدعي الاجماع
 على حكمه ويخالفه بل قد يدعي الاجماع على خلافه واكواب ان اجاعا الشيخ على شيء وضده انما يكون في قولين مختلفين
 يستندان الى خبرين مشهورين متعارضين حكمت الطائفة بصحتها واولا العمل بهما من باب التسليم فصح ان علماء
 الاجماع على كل من القولين المستندين الى الخبرين المتعارضين فيعني باجماع من المشهورين جماعة عقلت باحد
 الخبرين ويبادي بالاجماع انما المشهورين جماعة عقلت بالخبر الآخر ولا عرو في ذلك ولا تضاد ويدل على ذلك انك
 لا تراه يدعي الاجماع على الشيء وضده الا وهما خبران متخالفان دالان على القولين وقد اشار السيد
 في بعض رسائله الى جواز دعوى الاجماع على الشيء وضده ولا تناقض في ذلك لان احدا الخبرين يجوز العمل
 به من حيث انه حكم الله في الواقع ولا يخرج بمحض العمل به من باب الرخصة وان لم يوافق الحكم الواقعي
 وانما يكون تناقضا لواقعيا العالم بالظن ان مدلول كل من الخبرين هو الحكم الواقعي ونحن لا ندعي بل
 نقول انه يكفي في جواز العمل بالاخبار على ما يفهم من كلامهم انما الحكم يكون مدلول الخبر موافقا
 لحكم الله في الواقع او العالم بكونه حرد عنهم سواء علم كونه موافقا للحكم الواقعي ام لا ويعلم موافقته
 للواقع بكونه مجمعا عليه او مخالفا لما عليه العامة وما عد ذلك محتمل الامر بين احتمال مخالفة الشيخ لما يدعي من
 الاجماع من موضوع آخر حكمه اجابا جماع انما تكون اذا كان الاجماع منقولا ولم يظهر الدليل الحارم على انحصار الحق
 فيه فظهر له في وقت رجحان دليل حكم سابق للاجماع المنقول غاية دليله بنقل الاجماع لان الاجماع المنقول
 لا ينقض عن مغايرة الاحداث لم يرد عليه كحاضرنا سابقا ولم يكن عنده ما مانع من التقيض وفي وقت

آخره يظهر به وجهان دليل على ما قال سابقا وهو مطابق للاجماع منقول غير الاول خبره بانه منقول ذلك الاجماع
وليس عندنا ما نعلم من التقييد وقد يكون ما نعلم من التقييد ان كان اجرا لوان المنع من التقييد في
البيوت والاعتقاد لا في الواقع وان كان اجرا لا يقال ان نقل اجماعه على ما لا نعلم ان نقله بشرط
الا فاصح الاستدلال وان كان الحال هذه امتنع النقل الواحد والامتناع اتفاقا بين مختلفين
لانا نقول لا يكون اتفاقا مختلفان الا انا نقول يجوز ان نقله من المختلفين الاحتمال للمحصل
الخاص في كل منها هو في احدهما والاجامات المحصلة الخاصة لا يشترط في تحققها الاتفاق ليقع
التدافع فيجوز ان يكون تلك الاجامات اجامات محصلة خاصة بمحصلها وهي تختلف باختلاف
الاوليات في المسائل المتقدمة بل في مسألة واحدة في عقدين فلا حاجة الى ما ذكرناه في الجواب
من ان الاجامات المختلفة انما يتحقق اذ واحد خبران مشهوران ليس لاحدهما راجحة على الاخر
الى ان يؤدي الحال الى التخيير كما ذكرناه لان ذلك فرض بعيد لا يكاد يتحقق وكيف يوجد خبران
مشهوران مختلفان الحكم بينهما في المرض على الكتاب والمسننة ومذاهب العامة وعمل الفقهاء
وفي صحة التمسك وفي الرعاية في جميع ما يعبر في باب التراجع وفي الدلالة على المراد في تكررها في
الكتاب الى غير ذلك من الاعتبارات حتى يبلغ الحال الى التخيير هذا شيء لا يكاد يقع وعلى مقتضى كلامه
ان كل الاجامات المختلفة مستندها الى روايات من هذا القبيل فليعلم ان يكون ذلك كثير
الوقوع ولو كان كثيرا لعرضا على ضرب من فضلا عن كثير حتى ان بعضهم منع من وقوع خبرين كما
فرض ومنهم من حكم بوقوعه ولكنه قليل واما ورد وحكمه في الاخبار فلا يدل على وقوعه وانما
يدل على امكان الوقوع وما يترأى من وقوعه كما في حكاية الحبري المقدمة الدالة على التخيير
بين العمل بالعلم والعمل بالخبر فلهذا لان الخاص حكم على العام وما يظهر من بعض النماذج
السبب لعدم الاحسان في النظر والتفاد وما التبرجيم كما يحصل فيها التعرف لبعض فائدة في
الحقيقة المقصود او المتغير عما لا في الحقيقة ليس الا حكم واحد فالوقوف والتخيير من
باب التسليم ليس منه بل كل حكم غير جازم ليس منها ايضا واما التخيير الجازم كتخيير الكفار في

وليس حديث التثليث ما فيا لما قلنا حيث يقول حلال بقرن وحرام بين وشبهات بين
ذلك الحق لان الشبهة حكما في ظاهر الشرع ظاهرا عما حكم بكونه شبهة للاختلاف الثاني من الفرق
وما حكمتها طريق الاحياء لكنه لا ينافي في بيان الحكم ففي الحقيقة ليس الحكم الاحادي اوجزا
وليس بعين على من لها هلية الاستنباط تحمله نعم قد يكون الباعث عن حكمنا صرا الوضوح
في استقراء الواسع فحصل له التوقف او التردد لا يقال ان العلماء الاعلام كثيرا ما يتوقفون
بمزددون وشاهدين اجل من التقصير والتقصير لا نأفول هذا حق ولكن لا يلزم من كونه كذلك
انه لا يحتمل في حال او يحتمل انه قد يعتمد على ما يثبت ولم يراجع او انه سلك في قوله بالتوقف
الاحياء في الافتاء اذا لو يكن في محتاجا للعمل لا هو ولا مقلده الى غير ذلك من الاحتمالات فظهر
قرينا ان الاجماع المختلفة ليس ما ذكره سببا لها ولا حادها وتعددها وانما السبب كونها محصلة
خاصة على نحو ما مر سابقا قوله وانما يكون ما فضا الحق كلامه يبلغ مضاه المقصود في الجملة الا ان الباعث
عنه فيها ما يهدى لا فائدة في البحث فيها بل لصحة مراده قوله ويعلم كونه موافقا للحكم الواقع بكونه
مجموعا عليه او مخالفا لما عليه العامة الحق فيه تفصيل يعلم مما سبق لان معرفة موافقة الحكم الواقع
اذا اجمع عليه المسلمون كافة او الفرقة المحقة كافة لا اشكال فيها اتابا في اقسام الاجماع فهي محتمل
وما تخالفه العامة فيه تفصيل وهو انه ان اريد بالمخالفة لما علم من مذاهب العامة فهو
ما يحتمل الامر من اذ يوجد بخلاف ما علم من مذاهبهم ومذاهب الخاصة وان اريد به ما علم
وما يحتمل بناء على ما هو الظاهر ان ما يكون للثقة اعم مما علم من مذاهب العامة لان مذاهبهم
على القياس والرأي والاستحسان وعلى ما تنظم به الشئون والاعراض ومقتضى ذلك ينضبط
فيما علم ولا ان يجد في الاخبار ما يخالف الحق ولم يقل به احد منهم فيما علم ولا يوجد حكم ولا
بالحل مع انهم انما فعلوا ذلك لغوا بيننا للناسم وذلك خلافا لحكم الواقع ويكون ان يتجدد لهم
قول لم يقل به احد منهم لان احكامهم منسوبة بالاعراض والشهوات فان اريد به مخالفة
لما سوى الحق فهو مما يعلم موافقة الحكم الواقع ولا يثبت بغيره ولا يثبت بغيره لما سوى

الحق فان الحق لا يشبه بما سواه قال ك ومنه ان اتفاق الفرقة المحقة كمالا على حكم من اولا
متعذر في نفسه غير معلوم واتفاق جماعة من خواص الامة على حكم لا يكون حجة الا اذا علم انهم
لا يفتنون الا بسباع من الامام ع والعلوم من تتبع آثارهم استنادهم في الاحكام الشرعية الى
القرآن فيكون حقا لهم في ذلك واستوفهم ثم يثبتوا ذلك بان ذلك خالف الامام ع في مسئلتين
ان ذان يعتقدانه لا واسطة بين الايمان والكفر بقوله كما فنكم كافر ومنكم مؤمن والاسلم
بثبوت الوسطة بينهما لقوله قد خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا الثانية ان ذان يعتقدان الام
يحبها الاخوة عما زاد على السدس وان لم يكونوا الا ببقوله كما وان كان لما حقه فلا تعد السدس ولا
يعرف انه يشترط في الاخوة الكلبيين ان يكونوا الا بثم اوردوا ذلك بانهم صحيفه الفرائض التي
اذا عازلة انها باطلة وانها ليست بشي وانها خلاف ما الناس عليه مع انها اعم من قول الله وخط
على ع والجراب على الا قول الرابع المسمى الاجماع الحقيقي ان اجماع الفرقة المحقة على حكم غير متعذر
اذا كان منشاؤه الاحاديث المتواترة او المحفوظة بقرائن القطع على ما تقدم وسيأتي مزيد بحث
ايضا انشاء الله تعالى وعن الشيخ الرابع الى نفى الاجماع المشهورى ان ذان وامثاله كابن جرير والطحا
ونحوهم كانوا قبل صحبتهم لا ائمتهم تلامذة الحكم بن عتيبة وغيره من فقهاء العامة وقبل عرفة
صحتهم لا ائمتهم كانت لهم مذاهب فاسد مستفادة من علوم اهل السنة واجماعة مخالفة لما
ائمتهم عطرة النبي ص واهل بيته الذين امر بالتمسك بهم بل كانت لهم مذاهب شذوذة في الجروا
والجسيم ومنهم المشائمان والقيسون باسرها سوى الصدوق كانوا اكلهم غلاة وبعيدان السيرة
رجعوا الى الحق والتدافع فادخلوه لا يكون لعمري في ذلك حتى يكون صارفا عن الله لاننى شئ الاول
مطابق لقول امامه ع كيف لا وقد ورد في حقه وحق غيره من سائر الخواص الامر باتباعهم واحدا
مع ان الذين منهم خصوصاً وعمراً ولا سيما ذان فانه ورد بخصوص ذان ومع غيره اخرى اخبار
تدل على الامر باتباعه وانه من الذرية الذين هم اوتاد الارض وانهم تحت العصاة وفوق العدالة فان من
الاخبار المتكثرة في حقه يعارضها جمل المصنفه الذي هو التقي على طاهره دل على كفر ذان لانهم ان

فخرجاه عن امامية بالمرّة لعدم حوز قبول خبر الفاسق في احكام الدين فلا بد من حمله على ان ذلك وقع
في مبادي امر بل هذا صريحه وان الامر باتباعه وقع من الامام بعد تحامل وتمام صحته بامانة
قطعا وسوخ عمله المستفاد من امامه وبان عفته وسداده وديانته فهو لا يخرج في خواصه من
امامة قطعا غير انه مبني على منازعة العامة لكثير الكوفة كان منهم فاحرف عنهم فلم لا يقبلون منه ما يقبله
عن امامه ويحتجون عليه بالقرائن فتقع المحاوره عليهم في ذلك فاذا اعيان رد الجواب يرجع الى امامه
وخاصه في الآية القرآنية على مذاق العامة ليقين ان العتق في الثمين ويكون وسيلة الى دفع حجة ^{المكونين}
اقول كلامي في الاعتراض بسوق على طريقته من امتناع الامناع على الاجماع الا في حق اصحاب الائمة فله
مرد جوابه مرارا وقوله وان اتفاق جماعة من خواص الائمة يخرج مستحجة من جهة عدم تحقق الاجماع بمرد اتفاق
جماعة الا ان قوله الا اذا علم الام لا يفتون الا بجماع من الامام ليس مستحجة ومرد جوابه وتخصيفه وقوله
والمعلوم من تتبع آثارهم مستحجة في كثير من الاحوال وفي جوابه بعض المناقشة لا يغني طائفا بطولها وليس
لنا فيه فيما نحن بصدده فائدة قوله ومنها ان صحيفه الفرائض صريحة في ان الاجماع قد لا يكون
مطابقا لقول الامام فان قول ذلك مما نقص في محالفتها فيما عليه الناس كاذبة عامة وخاصة و
الجواب ان المراد بالناس في الخبر انما هم المخالفون فقط لا طلاق الناس عليهم في اخبار الائمة
ولا يثبت اجماعهم ليس بحجة قطعا لعدم مطابقة لقول الامام بل في الحديث دلالة على ان الاجماع
فان ندرك انما جزم بطلان الصحيفه لمجزم بذلك غاية الامرات هذا الاجماع الذي يقطع بمخالفته
لقول الامام ليس بحجة ولكن ندرك له بدلية له بعد كونه حديدا لاسلام اخول جوابه بل
وان كان انما صنع قبل الاعتراض قال في ومنها ان قصر كلامهم على السماع مع تسليمه غير كاف في المطلوب
سموهم في السماع وخطائهم في فهم المراد من المسموع كما هو مشاهد في كثير من المواضع والجواب ان هذا
اولا تشكيك في مقابلة النصوص الدالة على الامر باتباعهم واخذ معالم الدين منهم فلا يجوزنا الالتفات
اليه وثانيا ان يجوز خطأ جماعة من خواص الموثوق بهم بصغرهم وشدة تحزيمهم عن الخلط في امر سموع
امامهم في غاية الجديدا كيف لا ونحن نقبل رعاية الالحاد منهم ونعمل بها ولا يجوز نقدها مع كوننا

سهو روايتها مع ان تعرف الاحتمالات على رواية لوريدها الا واحد منهم اكثر من تطرق الاحتمالات
على رواية لوريدها الا واحد منهم اكثر من تطرق الاحتمالات الى فتوى جماعة بشي سمعوا من امامهم و
عليه بكثير وكذا ايضا جاز خطاهم في فهم معنى المراد لا امامهم ^{اجمعوا} بل دخل في الروايات لكون اكثرها مرق
بالمعنى فلو كان مجرد تجويز خطاهم في فهم المعنى مانع من قول ثوبانهم المسموع من ائمتهم ^{الحمل} لكان ذلك
مانع من قول رواية امامهم المسموع من ائمتهم المعقوله بالمعنى وفتح هذا الباب بوجوب عدم جواز
بالروايات التي لو سبق للشبهة اصل يعتمد عليه سواها ثم انهم استدلووا على تجويز خطاهم في فهم المعنى
المراد بان الشيخ وجماعه وقع لهم الخطاء في فهم المراد من حديث التميمي الذي استدلووا به على انه يجب الضمان
للحصول ومعلوم انه مجرد دعوى ومن اين ثبت خطاهم في الواقع بل جاز ان يكون الخاطئ غيرهم والمقصود
عنه الله هل ان الكلام انما هو في خواص الائمة الذين جازوا خطاب المشافهة وعلما وعرفا ائمتهم
فكانوا هم اعرف من غيرهم من الناس فربما يوجد ادلة من اقوال ائمتهم وافعالهم وتقريراتهم فالتفت
هم في حق العوام فوجدوا ان جاز عليهم الخطا فاننا لا نقول بوجوبهم بل نقول انهم ابعد من الخطا من غيرهم
اقول قول المعترض غير كاف في المطالب بكونه هوهم انك ليس بصحيح لان هذا الاحتمال اذا قلنا
لا يوادله ولا احتمال انما يطل الاستدلال اذا كان مساويا اما اذا كان مرجوحا فلا يضرك لان الظن ^{الظاهر}
حتى مع ان السهو خلاف الاصل ثم انا اذا وقعنا على التحقيق قلنا ان العرف من مذهب الشيعة
اخبار ائمتهم ^{بذلك} الاعتماد على رواياتهم وعلى كتبهم التي رويوها وانما اعتمادنا عليها الامر ائمتهم ^{بذلك} كروايتهم
وهذا الاستدلال فيه وليس ذلك الا لعلم ائمتهم بانهم لا يقع منهم سهو مخفي لانه لو خفي في مسئلة ^{بيان}
بما لما تقدم من قوله ^{بذلك} كما ان زادا المؤمنين رتبهم وان نقصوا ائمة لهم وطريق اخبارهم لشعناهم في
ما يقع سهوا فالحال للثواب او عدا ان ينصبوا لكل طريق الحق حليلا محكما او ما يكون محكما من ^{بذلك} الحق
او اجماع او تسديد بحيث يستحيل في الحكمة ان يكون اهل الحق على باطل او يكون حجج الله في ارضه ^{بذلك}
ما ابروا باصلاح مع علمهم به ولا يجوز ان يكملوا شيئا من دين الله جل جلاله فان كان سهو من
احد الرواة في مسئلة حفظها آية ولا يجمعون على التمسك بها ولا العقله وعدم فهم المراد ولهذا قلنا ان

الإجماع دليل قطعي حيثما تحقق بخلاف الخبر نعم الخبر المستتر كذلك ولهذا قيل إن الإجماع ناظر بخبر
 مستتر ولا بأس بهذا القول إلا أنه قيل إن مفاد الإجماع والخبر المستتر سواء إلا أن بينهما عموم وخصوص
 مطلق إذ كل خبر متواتر إجماع وبعض الإجماع خبر متواتر كما إذا كان في جملة كثيرين وبعضه ليس بخبر متواتر
 كما إذا كان فيمن لم يبلغوا خمسة فصاعداً هذا عندنا يشترك في التواتر الزيادة في الرواية على أربعة أو ثمانية
 من لم يشترك فعند الإجماع خبر متواتر والخبر المستتر إجماع فحق كل مادة يتحقق الإجماع بمنع السهو
 والعقل وعدم فهم المراد وقد ذكر كثير مما يؤيد هذا فراجع وهذا قطع في الجواب عن كل الوجه لمن عرف
 وقوله في الأغراض كما هو شاهد في كثير من المواضع ليس في محل النزاع إذ محل النزاع تحقق الإجماع
 إذ لا نقول أنه لا يكون من أحد منهم سهواً أو غلطاً ولا نقول إذا احتمل السهو أو منع الإجماع ولا نقول
 إذا احتمل السهو أو منعت حجته وإنما نقول إذا دل الدليل على الخبر الذي حرمناه سابقاً على تحقق الإجماع
 أو منع احتمال السهو أو العقل وعدم فهم المراد فافهم ويظهر من هذا أن قوله في الجواب وثانياً إن تجويز
 خطأ جماعة من الخواص الموثوق بضبطهم أرحم بعيد من الصواب وما بعد هذا من كلامه وإن كان
 مناسباً للاعتراض لأنه مصنوع عليه يلح على الظاهر إلا أنه فشرى مفع على فشرى وقوله في الجواب
 ثم أنهم استدلوا على تجويز خطأهم في فهم المفعى المراد بأن الشيخ وجماعة وقع منهم الخطأ في فهم المراد
 من حديث التميمي الذي استدلوا به على أنه يجب الضربان للعسل ومعلوم أنه مجرّد دعوى ومن أين
 ثبت خطأهم في الواقع بل جاز أن يكون المخالفي غيرهم أرحم ليس على ما ينبغي إلا أنه جعل أصابة الشيخ خطأ
 وأحواله في فهم هذا المفعى مصيب وهو أخبار المفيد في غير الرسالة الغريبة والصدوق وسائر
 أبواب الصلاح وابن إدريس قالوا أخبار وردت بضربة وبضربتين وهي مطلقه وخصوصاً الضربتين
 بالعسل فإن قيل هذا حكم أبو حنيفة الواحدة واستحباب الأخرى أو بالتخيير بينهما مطلقاً قلنا
 قد علم بالدليل استحالة ثبوتها في أخبارهم وإن اختلفت ظاهرها وعلم أن الجناية حدثت أكثر لهذا
 لا يرفع إلا العسل واختلف الأصغر من فعه الرضوء وهو طهارت صفري كما أن العسل طهارة كبرى
 ولا ييب أن الضربتين يبلغ من الضربة لا تماماً بل من الظهور وهو التراب أكثر ولا يباح

بالضربة الثانية الكبدية اول ذلك وكثرة الفضل الدال على المبالغة المناسب لكثرة الاستدلال
تكرر العصار الذي هو الجانب الاخرى في دفع الحدث لا يقال ان منهم من لا يشترط العلق فلا
فائدة في كثرة ما يحصل من التراب بل يستحب النقص لا ما نقول ان الحق اشتراط العلق اذا لم يكن
وان كان لطيفا ولا يبا فيه جازا التيمم بالحجر لا مكان ما يحصل به العلق فيه من غير وجوبه وقيل
لو كان كذلك لما جاز التيمم بالحجر اذا كان مفسرا او وقع عليه مطر فلما ان الحكم العام يبا غلب افراد
متعلقاته ولا يضر تخلف بعض الرابطة في بعض الافراد لما هو الحواز وجودها وخفاها او وجودها
بقوم مقامها مثل حصول اجزاء لطيفة مشبهة في الماء بل يكاد تنفقد من الماء الا انها في مثل الدخلة
والفراغ الكثر والجر بل لولا وجودها لما عاش في الماء الحرف على ما مر من عليه في محله او ما يصح
فذلك من دنو الرياح ولا يمكن في احكامه توقيف جمع المختلفين على ذلك بحيث يقال لهم ما وجدتم
الرابطة فتمسوا بها فلا تخفوها وعدم قابلية كل مكلف للاشياء الدقيقة التي لا يهتدى اغلب
المخراص اليها فسهل اهل العصمة مدارك الدين والتكاليف بتعليقها على ما يظهر وعلى الغالب ان
كان في الواقع اتما التعلق على الرابطة ولا يبا في ذلك ايضا استحباب النقص لان النقص انما
يذهب به ما يشبه البشره مما غلط من التراب لا ما لطفت ويكفي مما لطفت حصول سماء في نفس
الامر وتحققه على نحو ما ذكرنا من الحفاء ولا يبا فيه ايضا قوله تعالى في سورة النساء فتمسوا حصيدا
لميتا فامسوا بوجوهكم وايدىكم لعدم ذكر منه لانه لو اريد به ذلك لما حذفه ولما نقول ان هذه
نزلت لبيان كيفية التيمم لا لبيان التيمم به والاية التي في سورة المائدة نزلت بعد سورة
النساء فلماذا كانت آيتها لبيان التيمم به فان ثبت فيها منه فيكون الضربان للفصل النسب على
ان الشيخ راعى مع هذا جمع بين الاخبار بالاخبار المخصصة كحسنة رذاعة عن ابي جعفر قال ضرب
واحد للوضوء والعسل من الجبابة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما فانفضت للوجه ومرة ^{للدين}
وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ان التيمم من الوضوء مرة واحدة ومن الجبابة مرتين
وقد صرح في باب في وجه الجمع بين ما ذكرنا واما فاهم من كلامه في باب حيث قال وما ورد من ^{الاخبار}

التي تضمن ان الضر من مرة على جهة الملافة خرابين ابي بكر عن ذواته انه قال بان الضر
 الثاني مستحجة في الغسل اذا قيل بالمشهور او مطلقا على القول الآخر بان ثبت ان ذلك قول له فخرج
 بين الاخبار حسن متجه والشيخ ابراهيم بن سليمان القطيفي في شرح الغسل الشهيد قال في رد دليل المشهور
 مع امكان حل الزائد على الاستحباب واستوجبه هذا الحمل المحقق في المعبر واستقره صاحب الكفا
 وصاحب المعاد لتسديد كما كان الحمل على الاستحباب جعل الاحول عدم ترك المراتين مطلقا وكذا صاحب
 الذخير فلا يكون على كل حال ملوقع منه عن عدم فهم المراد ولا خطأ بل صواب وقوله ان على ان الحاد
 انما هو في خرافة الامتثال الذين جازوا خطاب المشافهة بما تضمن كلامه وبنا فيه لانه ممن حكم له بصحة
 ما يدعيه من الاجماع وهذا فرق بينه وبين المتقدمين في صحة ما يدعيه من الاجماع بحسن الظن
 فيهم بعد العلم بوضوح المفهوم قال ومنها انه مع العلم بانهم لا يتكلمون الا بقول الامام وهو لا يفتون الا
 بشيخ الا بعد السماع من ائمة حجة الالاتفاق ولم لا يكفي احدهم على الاطلاق وجواب انه قد ثبت بان
 ان هذا العلم انما يحصل من تتبع احوالهم والاطلاع على تقريرهم وبياناتهم وهو مختلف باختلاف احوالهم
 فقد يحصل باثنين بل بواحد وقد يحصل بعشرة بل بعشرين اقول وهذا مثل ما سبق ولكن كلام المقر
 متجه على ما قرره هو ليس في جوابه جواب ولا مطابقة قوله ان هذا العلم يحصل اجماع لا يتمشى على
 بالاجماع فان التماثل ان يقول ثبت عندنا العلم بالتبع فلا تحتاج الى الاتفاق بل الواحد يكفي واما على
 عندنا فان الواحد لا ينه على كل فرض على جز الواحد المتيقن للعبرج الدلالة ولا يثبت به عندنا ما يثبت
 بالاجماع للاحتكامات السابقة فراجع ولا عبرة بمجرد الاتفاق على ان قوله وقد يحصل بعشرة بل بعشرين
 بيان قوله سابقا بان العشرة بالنص لا يغير وهذا قال لوتعارض الاجماع والخبر قدم الخبر لان دلالة
 على قول الامام تفصيلية بخلاف الاجماع فان ظاهر كلامه ان الواحد قد لا يحصل به العلم وهذا خلا
 ما قال من انهم لا يقولون الا بالنص ويلزم مع ذلك ان الواحد كاف لانه لا يقول الا عن سماع من الامام
 قال ومنها انهم ليست لهم فتاوى محرقة عن الاسناد الى الامام لان من عاداتهم انهم اذا سمعوا من
 شيئا اسندوه اليه وجواب ان هذا غير مسلم بل كثيرا ما يفتون بالحكم وكما يصحرون باسنادهم الى الامام

نقته عليه او لا اجل عرض آخر وكثير من الاحاديث نالها قصد ذلك والاستبعاد بان النقطة تقتضي
الاقراء لقول العلامة لا يقول الامام من غير نقله عنه غير موجبه فان النقطة كما تكون بالوجه الثاني وما يشهد
به على صحة الوجه الثاني وعلى تقدير تسليم الدعوى يتم المطلوب ايضاً فان نقل الشيخ مثلاً اجماعهم على التقا
ومن رواياتهم تعرف مذاهبتهم وهذا يجب على الخصم قبوله فلا يجوز له نقداً جماعة الشيخ وافراده هذا
حالها اقول مراد المعارض انكم اذا قلتم انكم لا يفتون بغير قول الامام ما كانت لهم فتاوى حتى يحصل
باتفاقاً مما فتواهم مسنون الاخبار فلا يلزم من دعوتهم الاجماع حجته الاجماع وان كان كلامهم
حجة لان حجته المنصوص هو متجده على رتبة هذا الشيخ قال ومنها ان دعوى وجود كتب الاصل
الائمة من فضلائهم معلومتها في عصر من تقدم على الشيخ كالكليني والصدوق بعد من الاضاف
الحج فاجاب بان ان لم يحصل الكل فلا ريب في حصول البعض وهو كاف وغير الخ الى ان قال ومنها
ان الاطلاع على مذاهبتهم هو لا يدل على الاطلاع على سائر مذاهبتهم فضلاً عن مذاهبتهم غيرهم
والجواب انه لا يحتاج الى ان يطلع على سائر مذاهبتهم الا من حاول اثبات الاجماع الحقيقي المحدثون
في اصول الفقه وتحصيله اصعب من صيد الاعتقاد ولما من حاول اثبات اتفاق جماعة من خواص
الائمة على حكم رواية وفتوى فلا يحتاج الى ذلك بل هو اسهل من شرب بارد الماء على السيد الشيخ
ومن قبلها اقول وايضاً كلام المعارض مستجده عليه وعلى ما يتبين يلزمه من جوابه بالاكتماء بمحصل
البعض من المتقدمين الاكتماء بمحصل البعض من المتأخرين فان كان اتما قيل من المتقدمين تحسن
الظن بهم كما ذكر سابقاً في فهم مراد الامام عند نقل الحديث بالمعنى وعدم السهو في النقل فكذلك
المتأخرون فانهم اهل لذلك لان فهم من لا يكاد يوجد مثله في المتقدمين في التذكر والعلوم الا ان
بابهم يعلمون بالراسى والاستحسان ولا يلزمه ما يلزمه للمتقدمين قال رتبة تامة في الاجماع
فيها صور الاقل ان الاجماع التي تدعيها علماء الامامية في مصنفاتهم الا فتاويهم ارادوا بها
مغنى غير هذا فله صور احدها ما يكون منعقداً وقت ظهور الامامة ويراد به المشهور بين خواصهم
رواية او فتوى او عدم الظفر بالمخالف حين دعوى الاجماع فدعوى الاجماع من المتأخرين كالفتاوى

والشديد من خواصهم من غير نقل من المتقدمين غير مستقيم لعدم إمكان الملاحة واما نقل السند
والشيخ ومن تقدم عليها فيمكن الملاحة عليهم من غير جهة النقل لعرفتهم بمبشاة الإجماع ومبشاة ذلك
عليهم لوجود الاعتبار كلها او بعضها عندهم فيكون غاية الإجماع عندهم الشهرة او عدم وجود المخالف
لا ريب في محيية هذا الإجماع اقول قوله ان ارادوا بها الإجماع الحقيقي الحق ليس بمشترط وقدر جوابه في
عده مواضع وكيف يكون كذا وكثير من المسائل ادعى فيها الإجماع الحقيقي وهو كذلك كما لو كان المخالف
موجودا في الصدر الاول بحيث يتسح على طريقته دعوى الإجماع كقول الصدوق بان ما اورد يرفع
الحديث مطلقا وان السوم ليس بما قص يقصد لانه ليس بحديث الى غير ذلك ثم انفرق الخلاف فان
الاصحاب ادعوا بهما وفي ثنائيهما الإجماع وهو إجماع حقيقي وان وجد سابقا المخالف لا يقرضه
وانفرق قوله بقوله كذب بحث كذب بحث لا يجوز نسبة اليهم رضوان الله عليهم قوله ويراد
المشهور بين خواصهم الحق ان اراد به محروقه الشهرة فقد مر الكلام عليها وانها لا محجة بها الا على الحق
الذي قرره فانه فائها إجماع وصحة سواء كان دعابة وفتوى او دعابة وفتوى واما عدم الظفر بالمخالف
حين دعوى الإجماع فان دل الدليل القاطع على خطأ المخالف لو فرض وجوده كما اذا دل على خطأ قول
الامام في مواضع لا فرق بين المتقدمين وغيرهم والفاقد مطالب بدليل الفرق المعبر واما مثل فرقة
بين السيد والشيخ ومن قبلهما ومن بعدهما فليس بشيء لان استدلاله على الفرق بان هؤلاء مبشرين
لوجود اصول عنهم ببعض الحجج لانهم ان كان استصحابهم واعتبارهم واستقادم معتبرا يقول عليه
فلا ريب ان المتأخرين وان لم ينقل اليهم الاصول فقد وصل اليهم كتب من وصلت اليهم الاصول
وهي معتبرة كالاصول بل احسن منها لان الاصول ليس كلها معتبرة وكتب هو لا كلها معتبرة انتخبنا
من الاصول المعبرة من معتبر انتخبناهم كالسيد والشيخ ومن قبلهما فاعتمد المتأخرون الا على ما هو
فلا فرق مع ان عند المتأخرين ما عند المتقدمين من القرائن غالباً من شهرة الخبر وكثرة في كثير من
الاصول يعرفوننا بوجوده في كتبهم وان لم توجد عندهم الاصول لان العلماء في الغالب اذا رعدوا
حديثاً ابتدأوا في السند بدنو صاحب الاصل ويعرف وجود الخبر في اصل ذلك الراوي المستند به في السند

كان يقول الشيخ في كتب الى الاخبار مثلاً الحسين بن سعيد وهو لم يلقه وإنما صدر به السند للدلالة على
أنه اخذ من أصله وكذلك إذا اخذ من جامع البرزنجي قال في قول السند أحمد بن محمد بن أبي نصر بل قد عرفت
عادة بما نقله الاخبار بذلك وكذلك يعرفون على الأصحاب بذلك الخبر من استدلالهم به على أحكامهم وعدم
علمهم به بحكامهم له على المحامل البعيد والطعن في روايته كالأئمة وأما العرض على الكتابين والسند وعلى مدلول
الجمهور وبما حمله على القرائن بل كلها لا يكاد تحقق على المتأخرين وعندهم زيادة القرائن لا يكاد تحصل ^{للمتأخرين}
كانت قرائن أحاد القائلين وكما استقرار الحكم بعد الاختلاف على قول أو قولين وانقلاب المشهورين بأدواراً ^{للعكس}
وانقطاع حكم نية سلف موجهها وادفع حكم نية محدث لو يكن قبل وكما الاحتمال المستبعد عند النظر في
توجيه السابق من الواردات الآية التي سخطت بغير الحجة والكافة للشرح لئلا يرتفع الحق عن أهله
وهذا اعظم من كل شيء الى غير ذلك فمن عرف ما قررناه ظهر له يقيناً ان المتأخرين الذين اليهم الحكم ^{لهم}
من المتقدمين بكل اعتبار عاقل هذه الحروف الشريفة من الاخبار وصحح الاعتبار ليس عليها عبارات ^{لهم}
أقول كما قال محمد بن أحمد الاندلسي لم يجزني للصيانة وادكلاً ان حامله نواح قال في الثاني ما يكون منعقداً
في زمان الغيبة الصغرى عاصي قول واحد من الأئمة ^{لهم} وان لم يكن صاحب الزمان ولا اطلاع على موافقة قوله لعلوم
حاصل بالقرائن المعلومة بالتبع بل احاديث الامرياً تباعهم يشتملهم ايضا بل ربما يقال انهم المعصومون بحصول
توقع التوأم كما مر اقول قوله بالقرائن المعلومة الى اخره يريد به ان المتأخرين لا يكون اجابهم حتى عنده
لانهم لا يطلعون على قوله بل يكون قولهم موافقاً لقوله الذي هو شرط اعتبار مجتهد الاجماع وقد مر ما يغني عن
جوابه وقوله بل احاديث الامرياً تباعهم الخ ليس بصحيح لانه ان كان الامر باتباعهم مخصوصاً بالوقت وجب
الاخذ عنهم ولم يجز الاجتهاد في مقابلة اقوالهم واقوالهم مختلفة ولا يجوز الترجيح فيها لان غيرهم لو لم
باتباعه فلا يعسر نظره فيجب على من بعدهم العمل بكل ما علم عنهم اتفقوا خلف وهذا يقول به هو فيائمة
الهدى ^{لهم} بل يقول لا بد من النظر والترجيح ومن كان له تلك المرتبة مأموراً باتباعه والافواول من عرض
عنه ليس في حال القول حجة ولا في المسئلة عنه جواب كما قال الرضا قال في الثالث ما يكون منعقداً في
زمان الغيبة الكبرى بين اصحابنا المتأخرين وليس هذا بحجة عندي وغاية الشهرة بينهم ولعل ^{لهم}

من الشيخ على ما عرفت ولا يحتاج بالعدالة للمانع من الأمانة بغير علم مردوده بإمكان اشتدادهم إلى ما يظن لئلا
وليس بدليل بعد الاطلاع عليه بأن الظنون مطننة الخطأ قول قوله وليس هنا بحجة عندي والمحكم بيننا من
يعرف الرجال بالمقال لا يعرف المقال بالرجال وقد مر البان في عدة مواضع من هذه الرسالة
لا جاعاتهم في الشهرة غلبت كما مر مكرراً على أنه قد قرآن الشهور تكون حجة في حال ثم نقول كيف تكون شهرتهم المتفكرين
حجة ولا تكون هذه حجة وهم على منصف واحد لا يجوز أن يكون المتأخرون على خلاف المتقدمين وإلا
كان الخطأ عند المتقدمين لانقراض طريقتهم وبذهابهم ولا يجوز أن يكون في كل وقت خاتم بها على سبيل
الاتصال لأنه لو كان كذلك لاشتبهوا بما من يدعي ذلك فانا نحذره بعمل في أكثر مسائله بطريقة المتأخرين
فيعول على الظنون الضعيفة فليس لك اضعف طرق المتأخرين إذا اعوز الخبر لأنه لا يمكن من أهل الفن
وديدنه الكار طريقتهم ولم يسمع منهم كان محجوباً غالباً من معرفة الظن الذي يرضيه الشارع لأنه يحكم
ويعتقد بطول الظن بالوعد ويدعي في جميع أحكامه اليقين أما صريحاً أو إشارة وإذا قال بالظن أو
أنه يقين حتى أنا وجدنا من يقول بالظن في المسئلة ويخالف القائل فيها بمثل ظنه ويقول بأن ظنه مطابق
للحكم الواقعي ويحكم بطلان قوله بخالفة في نفس الامر وأما قيل له ما الفرق بينكما قال نحن لسنا من أصحاب
الظنون وإنما نحنا يقين ويحكم بما لا يعلم ولا شك ثم أنه مطالب باليقين فكل مسألة حكم بها لا عن
يقين مؤخذ بها حكم على نفسه بذلك لأنه راد لخص الله وشدق على نفسه وأحكم بالظن إذا تعذر
اليقين بخصه مقبولة ممن امن بها مردودة ممن انكرها ولو كان هذا قائماً نسبة الأولين على زعمهم فإن
كان الأولون عاملين بالظن إذا اعوز اليقين كما يعمل هو ذاتهم كالمؤخرين لأن المتأخرين إنما يصرون
إلى العمل بالظن إذا لم يكن لهم طريق إلى اليقين ولهذا تراهم يتكلمون أخباراً لا أحاداً إذا قام الأحاد وإذا قام الجمع
لذلك وهذه طريقتهم لا يختلفون فيها ولا يتساهلون فيها بل لو كان عند أحدهم لثان اجتهد في ترجيح
أحدهما فيعمل بالأقوى فيشقون بالضعف حدسهم وحسهم في وزن ذلك الشرع وعظم اجرهم وإن لم يكن
الأولون عاملين بالظن في حال لو يكن أحد من بعدهم قائماً بطريقتهم فتكون طريقتهم مفترضة المنفرد
باطل لأن الحق شجرة أهلها ثابت وقوله وعمل أصلها من الشيخ قد مر جوابها ويجوز أن يكون ما نقلوه
شبهة إنما هو مستفاد من كتب الشيخ والسيد والمفيد وابن زفره وابن حمزة وسلاور وأضرابهم فما
المانع منها وقوله ولا يحتاج بالعدالة الخ مردود بما سبق من اعتبار الظن حيث يفقد اليقين وبما

اجاب بل من اعترض في نفى حجته الاجماع في قوله ومنها ان قصر كلامهم على السماع خراج فان
 الطنون مظنة الخطا وان عم لان الشارع اعتبره في مواضع من الاحكام لا تنضبط وان خصص
 حق لكنه ليس بمحل النزاع قال الثاني الظاهر من دليل مكره حجته مكره الاجماع بجميع الروايع ففي حجته
 القطعية فلا اول من ان تبقى حجته المظنية فلا وجه للاعراض عنها وطرحها بالكلية واول من رده
 اجماعا الشهيد والشيخ لو بعد المخالف في صورة النزاع الشهيد الثاني لئلا من ان الشيخ يريد الاجماع على
 العمل بالخبر والحلل انه يريد الاجماع على عدم رد الخبر او لئلا من انه يريد الاجماع الحقيقي فانه بطله وجود
 المخالف اقول قوله الظاهر ان عمل الظاهر منه ارادة بطلانه بالكلية لانه لا يهتق حجته قطعية لان
 المقابل بالحجة يريد بها القطعية ولا اشكال في هذا كما قيل في الاجماع المنقول فالمراد في نفس ثبوته لا
 في حجته وما قيل انه يحكم خبرا واحدا وهو لا يفيد الا الظن فقد قلنا انما ذلك في المنقول عن المحصل لو
 المحصل الخاص فانه عند من لم يحمله لا اشكال في انه لا يبعد القطع وقد مر بيان ذلك وبرهانه وقوله هذا
 من ان الشيخ الخ ليس بظاهر لاحتمال ان يكون الشهيد انا فعل ذلك لانه ظهر له الدليل على عدم انحصار الحق
 في المنقول فيه الاجماع فجاز عنده رده لعدم ثبوته لاحتمال المحصل او عدم صحته انقل للدليل وبالحجة فليس
 رده لذلك رده الاجماع وكيف لا وانما استدلاله به الا ترى انه في كثير من المواد يستدل على المسئلة بوزن
 الدليل ويؤيده بنقل الاجماع عن السيد والشيخ وامثالهما لانه يظن ان الشيخ يريد الاجماع الحقيقي لانه لو كان
 كذلك لكان المخالف ان كان معلوم النسب لو ردد الاجماع بذلك الشهيد وان كان محمول النسب ليردع الشيخ
 من الاجماع الحقيقي وان ادعى المحصل لم يضر ذلك رده الشهيد لعدم حصول ذلك له والشهيد لا يحمل هذه
 المسئلة وهو من اهل الضر ولا ينافي في ذلك انه قد يقع منه ما ينافي في هذا الكلام لانه لا يستلزم عن العقل
 هو ولا غيره الا من عصم الله تعالى حتى يرى الوهم في عصرنا هذا الى ابطال اجاعات فقهاءنا الاولين
 والاخرين حتى في صورة عدم وجود المخالف لعدم تحقق الاجماع في نفسه ولعدم الاطلاع عليه لتوقفه
 على معرفة فتاوى علماء الامصار المنتشرين في الاقطار وشمل هذا الاجماع منعده حصوله ومنعه كاذب
 في نقل تلك الاجماعا وطغوا فيهم وطمعوا فيهم ونسبوا اليهم الجمل وان سبب ذلك في العلم لعلماء العامة

فانفسوا من اصولهم وهو قديم في علماء الشريعة اذ ما عنهم احدا لا وهو يعمل بالاجماع سيما السيد
الشيخ والمفيد وثقة الاسلام ورئيس المحدثين وامثالهم ممن هو في زمانهم اوقبلهم والعجب انهم
يصدقونهم في نقلهم الرقابات وكان الانسب انهم لما رأوا ان الاجماع الذي لا يمكن حمله على حقيقة
ان يحلوه على اقرب مجازاته وهو الشهرة او عدم وجود المخالف او الاجماع على عدم رد الحكم او الاجماع
على رعاية الحكم بمعنى تدوينها في كتب اصحاب الامة كما اعتذر لهم الشهيد الاول في الذي يخرج ذلك
اقول انما سري الوهم من عدم التورع ومن البحري والاقدام على ما يعلم فكانت النفوس تدعى الربوبية
بمعنى ان من شأنها ان لا تحب الدخول تحت الحجر لشدته ايتها وعظم دعواها فلا تقبل الدخول تحت طاعة
غيرها الا فسر افلا نفقوا على القول بغير علم والكارمالم تعلم الاجل اعراضها الفاسدة فان كانت في مسئلة
ضرورية محسوسة وادلتها كذلك انقادت لها فالبأوان توافقها كراهة الغضبية بمن امثالها ولو
ان الناس طلبوا الحق بدون ملاحظة الاعراض الفاسدة لم يختلفوا وان كانوا مختلفين حين القطر
التي فطرهم الله عليها لان الذي يراهم الناس ان يعلموا او طريق التعلم طلب عالم يعلم ممن يعلم غير
مستكف ولا مستكبر ولا مستبر في من الجمل فلوا انهم سئلوا من يقول بحجية الاجماع من العارفين به
ويتفهم منه واذا عرض عليه دليله وان لم يعرفه قال اعد على حولا يستكف كراهة ان يقال انه يلد
فان ذلك خير من ان يكون عيدا فلوا كذلك لا تفقوا على الحق ولهذا الداء العصال وقوع النزاع
فيما هو مستحق لا ينبغي النزاع فيه ومن ذلك انكروا الاجماع وحجته على طريقة الشيعة لا لعدم تحققه
في نفسه ولا لعدم امكان الاطلاع عليه لتوقفه على معرفة فتاوى علماء الامصار المنشرين في اقطار
لما نعتهاك عليه مرارا من ان الاطلاع لا يتوقف على ذلك وقوله ومثل هذا الاجماع متعذر حصوله
ومتعديه كاذب باطل لانه لا يكون وجود مسائل متفق عليها بحيث يحزم ان جميع العلماء المنشرين في
اقطار الارض متفقون عليها كوجوب المسح في الوضوء وعين مشقة الحج على الافاقي بالاستطاعة
وكلاهما هذا وان كان في مقام الرد على منكري حجية الاجماع الا انه ممن لا يقول بها قال لكناك لا يسر
ان اجماع الامامية ان تحقق فهو حجة قطعا للقطع بدخول قول المعصوم في جملة اقوالهم لكنه قل

ان يتحقق في غير ضروريات الدين امور ودييات المذهب والخلاف في غيرهما اشهر من ان يدكر فلا ينبغي
 الالتفات الى اجماعات المتأخرين لعدم القطع بدخول قول المعصوم ٣ بل هذا مما يقطع به في زمن ابن
 ادريس وما شاكله الى يومنا هذا ولوايد به المشهور بينهم لو يكن حجة قال في المعالم ان كل اجماع يدعى
 في كلام الاصحاب مما يقرب من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل متواتر او احوال حيث
 تعتبر الاحاديث فلا بد ان يراى فيه الشهرة ثم ذكر انه يمكن الاجماع على الزمن القارن
 لعصر ظهور الامامة لا مكان العلم قبل المم يمكن فيه حصول الاجماع والعلم به بطريق التتبع اقول قوله
 والخلاف فيه اشهر من ان يدكر قد تقدم ما يصلح جوابا له ونقضا وقوله ولا يجماع التفات الخ باطل اما
 اولها فقد اثبتنا الالتفات فتفيه غير مسموع وبالحق مامضى واما ثانيا فلان نصه الالتفات اليه
 جعله متفرعا على وقوع الخلاف وليس كلما وقع فيه الخلاف لا يلتفت اليه لان وقوع الخلاف ليس
 دليلا وباقى الكلام قد مر الكلام فيه قاله وعلى هذا لا يحتاج الى ائثار الشهيد الاول مع انه
 احسن الادب مع مشايخنا المتقدمين واما الشهيد الثاني فقد ساء الادب معهم كثيرا قال بعد ان
 اوردهما يقرب من اربعين مسألة ادعى الشيخ فيها الاجماع وليس كذلك قال واخرها هذه المسائل للقبه
 على ان لا يغتر الفقيه بدعوى الاجماع فقد وقع فيه الخطاء والمجازفة كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما
 الشيخ والمرضى وفيه تصريح بخطية السيد والشيخ وغيرهما ونسبهم الى المجازفة مع انه فاقض نفسه في أماكن
 كثيرة منها ما نقله عنه في المدارك في وجوب غسل القطوة اذا كان فيما عظم قال هذا الحكم فلو التفتان
 واتباعهما راجحة عليه في الخلاف باجماع الفرقه واعترف جمع من الاصحاب بعدم الوقوف على نص في ذلك
 لكن قال حتى ان نقل الاجماع من الشيخ كاف في ثبوت الحكم بل ربما كان اخرى من النص وهو مناف لما
 صرح به من التشع على الشيخ وغيره في دعوى الاجماع والمبالغة في انكاره اقول ان مقام الشهيد ارفع
 ان يجهل كل الجمل بان يكر الاجماع ويقع في الشيخ وغيره ولكن له مقاصد والكلام محامل وان كنا نجوز عليه
 عليه الفضل والخطاء ولكن بئس لك ان الاجماع المفقولة ليست من قبيل الاخبار بحيث يكفي فيها مجرد
 النقل وتكون بمجرد ذلك ثابتة وان افادت مفلاها بل هي من قبيل المسائل الاجتهادية فيجوز فيها الترجيح
 الخلاف في شرائط الحجية من جهة معرفة دخول قول المعصوم ٣ بالقراين الدالة على ذلك ولما وقع الخطا

واحتماله المانع من التقليد فيه فلعلم العصمة واما احتمال المجازفة فلا مكان للاعتقاد على نقل الثقة
لانه قرينة دالة وذلك راجع الى حصول الظن للمعتد فيكفي في حقه وان كان لا يكفي ذلك في حق غيره
بل لا بد من الاطلاع الاستدائي في النقل حيث يمكن لعلم اهل المنقول ضرورة امر كيب او مشهور
او غير ذلك ولا يكتفى بالنقل مع النظر فيه وقوله اساء الادب معهم كثيرا عجب لانه انكر على الشهيد
في اساءة الادب مع الشيخ والسيد ولم يكن على نفسه في اساءة الادب مع الفقيه مثل السيد
الفقيه مثل الشيخ وقوله مع انه ناقض نفسه في اماكن كثيرة منها ما نقله عنه في المدارك الخ لا يلزم
الناقض بل معنى كلام الشهيد كما قلنا انه حصل له الظن بنقل الشيخ في هذه المسئلة فاعتمد على طئه
لا يقال كيف يحصل له الظن بنقل الشيخ في موضع وفي آخر لا يحصل لانا نقول ان مرادنا حصول الظن
حصوله من رجحان الحكم في اللطيفة الربانية التي اشار اليها الصادق في مقبولة عمر بن خطلة بقوله
وعرف احكامنا فان العالم ينظر بنور الله ويكون الدليل مقارنا لمظهره ومطابقا ولو كان في الحقيقة
نضرة تابعا للدليل ابدا لكان اذا تعارض الدليلان يتعذر عليه الترجيح لعدم المبرح الا ترى انه لا
يقبل كل دليل وانما يقبل ما يوافقه ونقل الشيخ للاجماع كغيره من الاولاد يقبل منه العالم ما يوافق
تكون الموافقة عند دليله على وقوع ذلك النقل الخاص لا عن خطأ ولا عن مجازفة وعدم الموافقة
عنده دليله على احتمال الخطأ والمجازفة بحيث لا يعتمد على مجرد النقل بدون النظر فيه الى ان يحصل
للموافقة فافهم الاشارة قال له وقد بينت مرات مثل هذا الشفع العظيم مني على ان طرقت المتقدي
والمساخرين واحدة وليس كذلك قلنا ان يقول ان المتقدمين انما يعملون بهذه الاصول التي احدثتها العامة
لاجل الزامهم بما لا يكونون لاجل ذلك دليل عندهم كما انه كذلك عند المساكين والاجماع من ائمه ائمتهم
فلا ينبغي نسبهم الى الجهل وان ذلك يسلب محالطتهم والطبع سراق لكن لا بد وان يراوده الاجماع الناجم
عن اتفاق الراء فانه من مخترعات العامة وطعا يدل على ذلك ما رواه في الكافي من حديثه ساله كتبها الصادق
الى اصحابه يقول فيها وقد عذر رسول الله قبل موته فقالوا نحن بعد ما قبض الله بئس ما نأخذ
ما اجمع عليه راي الناس ثم قال في احدا جرى على الله ولا يبين ضلاله من اخذ بذلك فاجابا السيد
والشيخ واخرا بهما ان ارادوا الناس عن اتفاق الراء فرادهم الزام العامة القائلين بذلك وان ارادوا به

الناسي عن اتفاق الروايات فهذا هو الحجة التي لا يجوز مرده اقول قوله ليس كذلك يعني ان طريقة
المتقدمين ليس مثل طريقة المتأخرين ليس بشي لما بينا سابقا ان الطريقة واحدة والا لزم انقطاع الحق
وارتفاعه في وقت من زمان التكليف عن الفرقة المحقة وقوله قلنا ان نقول انما يكون بهذه الاصول
الحج ممنوع في حق المتأخرين لتصريحهم بان الاجماع عندهم لا يكون حجة الا اذا كان كاشفا من قول
المعصوم وهو ممن نقل ذلك عنهم وكتبهم مشكونة بذلك فدعواه على المتأخرين بقوله كما انه كذلك باطلا
وقوله فيهم لبيان وقوله فلا ينبغي نسبتهم الى الجمل يعني المتقدمين معارض بالقول الحق انه لا يجوز
نسبة المتأخرين الى الجمل ولو قلت بالطريق الاولى ولو اكن محطاً لما ثبتت وسابقا من اختصاص المتقدمين
بمرايا الاحتمالات المتجددة مع ان ما استقر من المذهب مع اولته وتوجيهه وما اتفق عليه وما اختلف
فيه قد صار اليهم وان كان من جهة المخالطة مع العامة والمتقدمون اشتدوا وان كان من جهة ان الطبع سراق
فادري ان المتقدمين يخاف عليهم من ذلك اشتد من المتأخرين لاختلاف الاحكام والحكام في عصر
المتقدمين بخلاف المتأخرين وليس في الحديث على المتأخرين ملعن بوجه ما واحكم للسيد والشيخ واضرا كما
من الارادة الحسنة بانهم ان ارادوا الناسي عن اتفاق الاراء الى اخر كلامه فهو في حق المتأخرين بالطريق
الاولى لان المتأخرين لا يكادون يريدون الناسي عن الاراء قط وما يتوهم من عبارات بعضهم فواما الالة
قد ظهره تحقق دخول قول المعصوم ولم يظهر لغيره الناظر في عبارة او انه غلط في التعبير عن هذا المعنى او انه
مراد على غيره دليله بجملة اجماع ذلك الغير على ذلك بسطه او انه اخطأ في الارادة لذلك سموا ومن ذهب منهم الى
اعتبار حجة مجردة الشريعة كما سبق انما يزعم ان ذلك محصل منه قوة الظن بدخوله كلام المعصوم وعلى كل تقدير
فالشبهة لا يعبرون الاراء ولا اتفاقنا في الدين مالم تفقد دخول قول الحجة والمدعى عليهم باهت لهم قال
الرابع سبب اختلاف علمائنا في مسائل التفريع اختلاف انظارهم وبيادها كما هو جار بين سائر الامة وسبب
اختلافهم في المسائل المنصوصة فبسبب اختلاف الروايات ظاهرة وقل ما وجد فيه التناقض لجميع شروحه
وكانت الامة في زمان نفيه واستتار لقوة مخالفتهم ويشرا بما يجسبون السائل على وفق معتقد بعض

من عساه يصل اليه المعاندون او يكون الجواب عاماً مقصوداً على سببه او قضيته في واقعة مخصوصة او
 اشتباهه على بعض النقلة عنهم او عن الوسائط بينهما وبينهم كما وقع في زمن النبي مع ان زمان الائمة
 كان الحول من الزمان الذي انتشر فيه الاسلام ووقع فيه الثقل عن النبي وكانت الرواة اكثر عدداً
 فهم بالخلاف اولى لا ييب ان الاشتباه مع الاصحاب اقرب من الاشتباه مع الجماعة خصوصاً اذا كانوا من العلماء
 المحققين ولم يوجد لهم مخالف وقد دل العقل والنقل على قبح العمل بالمرجوح الضعيف وترك العمل بالراجح الاقوى
 نعم في بعض الصور قد يحصل الظن القوي في خلاف المشهور فحسب العمل به لرجحانه على الظن الحاصل من المشهور
 سيما اذا كانت الشهرة بين المتأخرين دون غيرهم وما احسن ما قيل في القاسم لاهل الورع ان يراعى في العمل
 بالاحكام الشرعية ما امكنه من الاحتياط في المسائل الخلافية فيختار فيها طريقاً لا تعارضه رواية ولا ترقه
 دلالة يتفق في حسنها لاراء والا تثار وتتمدد على صحنه الفتاوى والاخبار فانه مسلك لا ييب فيه و
 سبيل واضح لا عيب بعينه انتهى كلامه الذي اولاً نقله والكلام عليه عفى الله عنه ومثله عن جميع المؤمنين
 اقول اتول كلامه هذا الا باس فيه الى قولهم فهم بالخلاف اولى لا ييب ان الاشتباه مع الاصحاب اقرب
 من الاشتباه مع الجماعة الخ بطول الكلام فيه الا انه لا فائدة فيه فيما نحن بصدده وقوله لا سيما اذا كانت
 الشهرة بين المتأخرين الخ مردود بما تقدم وقوله وما احسن ما قيل الخ كلامه فيما ينبغي من ان المصير
 الى الاخبار بدون ملاحظة كلام العلماء وسلوك الجمع بينهما ليس فيه احياناً وانما الاختيار في الصلوات وسلوك طريق
 الجمع بينهما فانه الذي لا ييب فيه ولا عيب بعينه وما سواه فقيه ذلك وهو كما ترى وانما اوردت كلامه على
 الله مقامه لما في الكلام عليه من الفوائد المتعلقة بمسئلة الاجماع مما نشبهته وشبهه واعلم ان فيما كتبت
 المسائل المستفزة ولو لا خوف الاطالة وقوله ما كل ما يعلم يقال ولا كلما يقال حان وقته ولا كلما حان وقته
 حضرا هله لا وددت في ذلك من الاخبار وصحيح الاعتبار ما يجعلها النسبة بعد ما كانت وحشة ولكن
 لا حاجة الى ذلك فان اهلها يعرفونها والاعيان غير مخاطبين بها والسلام على من اتبع الهدى تمت